4

تجنب الكارثة النووية

التحرك بخطاً ثابتة وآمنة نحو عالم متحرر من الأسلحة النووية

الحرب الباردة انتهت، ومع هذا ما تزال أطنان من الأسلحة النووية التي طُوِّرت لدعم الردع النووي موزعة في ترسانات في جميع أرجاء العالم. وتملك الولايات المتحدة وروسيا أكثر من 95٪ من أسلحة العالم النووية. وقيادة تلك الأسلحة وأنظمة الإشراف عليها ما تزال تسمح بإطلاقها الفوري. إضافة إلى ذلك فإن القوات الروسية تعاني من اضطراب شديد، وبنيتها النووية التحتية ـ فنياً وبشرياً ـ مستمرة في التقهقر، وهذا ما يرفع مؤشر خطر متزايد من إطلاق نووي عرضي وغير مقصود.

هناك من الطاقة النارية النووية في كل ترسانة ما يكفي لقتل عشرات ملايين البشر في مجتمع كل طرف، وتدمير دول معادية، وكذلك تدمير دول غير محاربة بفعل تأثير الإشعاعات التي تحملها الرياح. حدثٌ من هذا النوع سوف يُفضي إلى أسوأ كارثة في تاريخ البشرية.

والأدهى من ذلك أن النية الواضحة من جانب روسيا والولايات المتحدة للاحتفاظ بقواتهما النووية من غير تحديد، وبخطط للطوارئ لاستخدامها سوف يؤدي بالتأكيد إلى مزيد من انتشار الأسلحة. وعندما أدلى روبرت مكنمارا ببيان في موسكو سنة 1989 يفيد بأن الرابطة غير المحددة بين افتقار البشرية إلى العصمة والحماية، وبين الأسلحة النووية، سيؤدي حتماً استخدام تلك الأسلحة إلى تدمير الدول، أثار هذا التصريح صدمة عند كثيرين[3]. وإن تضمين هذا، اليوم، في تقرير «لجنة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية» لسنة 1996، قد حظي بالرضا العميم.

نقترح برنامجاً للتحرك بخطا ثابتة وآمنة نحو عالم متحرر من الأسلحة النووية يمكن أن يؤدي إلى إزالة هذا الخطر النووي لفترة ما بعد الحرب[4].

«إعصار» ويلسون، محرقتنا النووية

فيما كانت وقائع مؤتمر باريس مستمرة توصّل ودرو ويلسون بالتدريج إلى استنتاج مفاده أن الحرب القادمة التي تضم الدول الكبرى سوف تدمر جميع الدول، وبدأ يحضّ شركاءه البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين على اتخاذ إجراءات وقائية **جذرية**، لحماية السلام بواسطة تقاليد «توازن القوة» الأوروبية العريقة. ولم يكن من قبيل الصدفة أن راديكالية آراء ويلسون بدأت تتسارع بعد وصوله إلى باريس في كانون الأول / ديسمبر 1918، بعد أن شاهد ميدانياً بعض آثار الخراب الكارثي التي سببتها ما راح يدعوه «الحرب العظمى للحضارة»، وخاصة في فرنسا، حيث جرت معظم وقائع تلك الحرب[5]. إضافة إلى ذلك، فإن الممالك والإمبراطوريات التي حكمت في جميع أرجاء أوروبا لقرون كانت تنهار. وملايين البشر في أكثر دول أوروبا تقدماً كانوا معدمين يتضورون جوعاً. وكانت الشعارات الثورية الداعية إلى تدمير المؤسسات الغربية الحرة تتعالى أصواتها من موسكو إلى لندن. وكما رأى ويلسون فإن الوضع كان يائساً، والكلاب الضالة تنبح وراء أبواب قصر ڤرساي. وبدت نجاة الحضارة الغربية بعيدة المنال. وتوصل ويلسون إلى نتيجة، كما كتب في كانون الثاني / يناير 1919: «على الليبرالية أن تكون أكثر ليبرالية من ذي قبل، بل عليها أن تكون، **راديكالية**، إذا كان للحضارة أن تنجو من الإعصار»[6].

بسبب الطبيعة التي لا سابق لها لهذا التهديد فإن الحلول **الراديكالية**، مثل «سلام بدون منتصرين» ومثل «عصبة الأمم» التي نادى بها ويلسون، كانت مطلوبة في رأيه لضمان ألاّ يتكرر ذلك أبداً. كانت ضرورية لتحطيم نظام «توازن القوة»، بما يتضمنه من جنون الارتياب وعدم الثقة، الذي تسبب في الحرب حسب رأي ويلسون.

بهذا المعنى فإن بيان ويلسون الشهير الذي يفيد بأن الحرب قد جرت «لجعل العالم آمناً من أجل الديموقراطية» لم يكن شعاراً لحالم مثالي، بل كان يمثل ما اعتبره أحد الشروط القَبْلية الضرورية بصورة مطلقة لبقاء الحياة المتحضرة على الأرض. إنه يستقي من أحلام ويلسون أكثر مما يستقي من كوابيسه. لم يقترح ويلسون، الوفي لجذوره ذات التقاليد البروتستانية، خطة كاملة، بل استراتيجية لنجاة محتملة.

على هذا النحو، كما كتب المؤرخ فرانك نينكوفيتش فإن «الويلسونية قد أضحت عالمية الخوف»، الذي يتطلب الإمساك به «حساسية مطلقة وليس شيئاً يستشعر به أحدهم في جوف المعدة»[7]. ويبين ويلسون أنه إذا تم التوصل إلى معاهدة سلام غير عقابية فإن الحلفاء لن يخافوا الألمان بعد ذلك، ولن يخاف الألمان منهم. وكان ويلسون يسأل المندوبين في باريس فعلاً، أي المواطنين الذين يمثلونهم، أن يتخيلوا تهديداً أكبر بكثير من تهديد الألمان ـ تهديداً مجرداً، يتمثل في رؤية مظلمة لنزاع مستقبلي جاء ذكرها في أجزاء محببة إلى ويلسون من الإنجيل، كتاب الوحي. وإذا لم تقم الإنسانية بذلك بحزم في ڤرساي للحيلولة دون أن يتحقق «الإعصار»، فإن العالم، كما اعتقد ويلسون، ستحل به حرب مدمرة على نحو لا يقارن بالحرب التي جرت.

أثبت تحليل ويلسون صحته تماماً. كان العالم يتغير، ولهذا لم تعد التجربة السابقة دليلاً يعتمد عليه للتوافق مع الظروف الجديدة. والأحداث المنذرة سرعان ما ستحل بأوروبا بفعل دوافع ألمانيا للانتقام والغزو، وستتحقق بقدرة الألمان التكنولوجية. وسيحدث شيء مشابه في اليابان. الفشل في تعرّف الحقيقة الناصعة لهذه التهديدات، مهما بدت مجردة ومفتقرة للمصداقية في نظر الكثيرين من المستمعين لويلسون في ذلك الوقت، قد قادت بالفعل إلى «إعصار» مدمر نعرفه باسم الحرب العالمية الثانية، وما تبعها من حرب باردة استمرت زهاء 50 سنة.

في استعادة لأحداث الماضي نستطيع الآن أن نفهم لماذا وقعت هذه الكوارث: إنها أساس نتاج الإخفاق في سعة التخيل، الإخفاق في التبصر بجدية باحتمال أن تختلف التهديدات الجديدة نوعياً عن تلك التي عانينا منها في الماضي، ومن ثم فهي تتطلب حلولاً، ينطبق عليها الوصف الذي لم يكن ويلسون يحبه ولكنه وجد في النهاية أنها بديل مناسب له ـ وهي الحلول **الجذرية** (الراديكالية).

لماذا لم يكن ويلسون مُقنعاً إلى حد بعيد للكثيرين وخاصة لرفاقه الأمريكيين؟ لماذا لم يكن قادراً على إيصال الخوف الرهيب من كارثة محتملة تحل بالحضارة، الذي كان يشعر به بقوة، إلى الآخرين بصورة ناجحة؟ إن ذلك يعود، بحسب تقدير فرانك نينكوڤيتش، إلى أن «الويلسونية كانت في مجملها انحرافاً جذرياً بحيث لا يستطيع الشعب الأمريكي أن يؤيدها. فمعظم الشعب يفضل أن يعيش حياته على أساس التجربة لا على أساس الخيال.. والدول لا تختلف عن ذلك»[8]. أمريكا دخلت الحرب وكسبتها. وهي تستطيع أن تفعل ذلك ثانية إذا دعت الحاجة. وعلى أية حال فإن الحرب قد انتهت. والتهديد الذي دفع أمريكا إلى الحرب ـ عدوانية ألمانيا الإمبريالية ـ قد سحق. ولما كان الأمريكيون قد قدموا التضحيات في الحرب العظمى فإنهم لم يعودوا بعد ذلك في حالة مزاجية تجعلهم يفكرون في إسقاطات ويلسون الرؤيوية وحلوله المتطرفة. كانت أمريكا تتطلع قبل كل شيء إلى العودة إلى «الحالة الطبيعية» وهي عبارة أشاعها خليفة ويلسون: وارين ج. هاردينغ.

أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نوع الانقسام نفسه؛ نوع الانفصال ما بين القادة، والباحثين، والمواطنين الأمريكيين إلى معسكرين رئيسيين. فقد وقف في جانب أولئك الذين شعروا، مثل ويلسون، أن تهديد الحضارة قد تنامى بشدة خلال مجرى الحرب وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات جذرية

للحيلولة دون وقوع كارثة. وأصحاب وجهة النظر هذه كانوا متأثرين بشدة بما تصوروا أنه تباين شديد بين القوة التدميرية للأسلحة التقليدية والقنبلتين النوويتين اللتين ألقتهما الولايات المتحدة على اليابان في آب/ أغسطس 1945. من جهة ثانية كان هناك الذي اعتبروا القنبلتين الذريتين هما مجرد قنبلتين كبيرتين، وعلى أية حال لا شيء يدعو للقلق نظراً لأن الولايات المتحدة هي المالك الوحيد لهما. هنا ثانية، بعد إدراك طبيعة الحادثة بعد وقوعها، نستطيع أن نلاحظ صعود وجهة النظر «الجذرية»، التي رأت المستقبل مهدداً بعوامل غير مترابطة مع الماضي، كما أنها وجهة نظر «محافظة» جوهرياً نظرت إلى المستقبل على أنه مهدد بأنواع أكبر وأكثر من التهديدات التي شهدها الماضي القريب.

اعتقد الراديكاليون من أنصار ويلسون، بعد الحرب العالمية الثانية، أن ظهور الأسلحة النووية قد قلب كل شيء يتعلق بالحرب. وكان برنارد برودي Brodie أحد الممثلين المبكرين البلغاء للنموذج الجديد ـ وهو عالم سياسي واستراتيجي أمريكي ـ وضع كتابه **السلاح المطلق** الذي شق طريقه إلى الأسواق سنة 1946. وفي هذا الكتاب يقول: «إنه ليس معنياً في هذه اللحظة بمن **سيربح** الحرب القادمة التي ستستخدم فيها القنابل الذرية. فالهدف الرئيس تفاديها، وألاَّ يكون لها هدف آخر»[9]. كان هذا، في سنة 1946، موقفاً مذهلاً ومثيراً للجدل والخلاف. لم يكن برودي عالماً يعيش في برج عاجي، بل كان استراتيجياً عسكرياً مختصاً في استخدام القوات الجوية الأمريكية. وفي كتابه «السلاح المطلق» إنما كان يشرح عملياً لزملائه لماذا ينبغي عليهم أن ينسوا كل شيء يظنون أنهم يعرفونه عن الحرب. ومن الآن فصاعداً، في العصر النووي، عليهم أن يهتموا بشؤون الحيلولة دون قيام حرب.

تضمنت الويلسونية المعادية لاستخدام السلاح النووي أيضاً جهوداً ترمي إلى جعل الأسلحة النووية والطاقة النووية تحت إشراف دولي. وفي سنة 1946

اقترحت الولايات المتحدة ما بات يعرف باسم «خطة باروخ Baruch Plan»، التي أوجدت «الهيئة الدولية للتطوير النووي» التي أُنيطت بها سلطة الإشراف الوحيد على جميع نواحي التطوير النووي، ومن ذلك سلطة معاقبة مَن يمكن أن يسعى إلى الحصول على قدرة نووية مستقلة. وبلمسة ذات طابع ويلسوني جُعلت الخطة محصنة من حق النقض (الڤيتو) في مجلس الأمن. ولكن في هذا الوقت، وفيما كانت الحرب الباردة سائدة، اعتبر الاتحاد السوڤييتي «خطة باروخ» ما هي إلاّ وسيلة للإقرار باحتكار أمريكا للمعرفة النووية لحماية أسرارها النووية. واقترح السوڤييت بدلاً من ذلك إنشاء وكالة دولية تشرف على تدمير جميع المواد النووية الموجودة، وتتشارك فيها الدول على قدم المساواة أية معلومات جديدة يمكن أن تظهر[10]. بيد أن أياً من الخطتين لم يكتب لها النجاح. فالشرق والغرب كانا غارقين في حرب باردة بُني خلالها أكثر من 100 ألف رأس نووي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي (تعادل قوتها تقريباً مليوني قنبلة من الحجم الذي أُلقي على هيروشيما) إضافة إلى الصواريخ الباليستية وقاذفات القنابل والغواصات التي تقذفها في حالة حدوث حرب[11]. وقد بنى كل واحد منهما ترسانته ليردع الآخر، وكانت كل إضافة تزيد من حجم الكارثة المحتملة إذا ما أخفق الردع.

ومنذ بداية الستينيات على وجه التقريب حتى الوقت الحاضر، امتلكت كل من واشنطن وموسكو من القوة النارية النووية ما يكفي لتدمير إحداهما الأخرى؛ أي تدمير مجتمعاتهما القائمة، وكثير من مظاهر الحياة على الأرض معهما. وهذا بالرغم من حقيقة أن الزعماء الذين كانت تناط بهم المسؤولية الكاملة عن الأسلحة النووية، كانوا يعتقدون معاً أن استخدام السلاح النووي كان يعني انتحاراً. فقد قال دوايت أيزنهاور، على سبيل المثال، إنه «لا يمكن **كسب** حرب (نووية) لأن الحرب في العصر النووي تعني تدميراً لخصمنا وانتحاراً لنا»[12]. ووفقاً لما ذكره شارل ديغول فإن «الجانبين بعد حرب نووية لن يكون لديهما قوة، ولا قوانين، ولا مدن، ولا حضارة، ولا مهاد ولا

قبور»[13]. أما نيكيتا خروتشيف فقد طرح المسألة على هذا النحو: «عندما.. علمت كل الحقائق التي تتعلق بالطاقة النووية، لم أستطع أن أنام لعدة أيام. ثم اقتنعت بأننا ربما لن نتمكن أبداً من استخدام هذه الأسلحة، فصرت قادراً على النوم ثانية»[14]. لقد تحول المثال في نظر هؤلاء الرجال. فالحرب ما بين الدول الكبرى التي كان كل واحد منهم منغمساً بها فعلياً في سنوات شبابه باتت اليوم تعادل الانتحار. والحل النهائي لهذا التهديد هو إزالة الأسلحة النووية. ولكن بسبب الحرب الإيديولوجية الباردة بين الشرق والغرب ظلت الترسانات النووية تنمو وتهدد بوجودها كل شيء بُني وصمم للحماية منها. وكما قال خروتشيف على نحو متناقض ظاهرياً ولكنه صحيح «لا يحتمل أبداً أن نستخدم هذه الأسلحة.. ومع هذا علينا أن نكون مستعدين»[15]. فهو يعني بعبارة أخرى أن علينا أن نستمر في الاستعداد للقيام بما سيكون من الجنون والأذى حقاً القيام به.

لقد كان «إعصار» ويلسون مجازياً وافتراضياً في أيامه. ثم جعله هتلر والنازيون حقيقة. ولقد كان احتمال انقراضنا النووي حقيقة قائمة وظل كذلك لفترة عقود. إنه حقيقة واقعة الآن، اليوم، وفي هذه اللحظة ـ حتى في غياب الحرب الباردة. صحيح أن الولايات المتحدة وروسيا قد خفّضتا ترسانتيهما فعلياً منذ نهاية الثمانينيات ـ فبين 1987 و1998 خفضت الولايات المتحدة من قوتها النووية من 13,655 رأس حربي استراتيجي (بطاقة مجموعها 3,5 مليون كيلو طن تقريباً) إلى 7,256 رأس حربي نووي (بقدرة تقل عن مليوني كيلو طن)، وخفض الاتحاد السوفييتي، ثم روسيا، قدرته النووية من 8,619 رأس حربي نووي (بقدرة تقارب 5 ملايين كيلو طن) إلى 6,340 رأس حربي استراتيجي (بقدرة تقل عن 3 ملايين كيلوطن)[16]. ومع هذا فإن هذه التخفيضات، بالنسبة إلى سلامة الجنس البشري، ما تزال تجعل الولايات المتحدة قادرة على قتل 67 مليون روسي، مستخدمةً ثلث قدرتها فقط، في حين يستطيع الروس أن يقتلوا 75 مليون أمريكي، باستخدام 40٪ من قوتهم، على

افتراض أن أسلحة كل طرف كانت موجهة نحو أهداف عسكرية[17]. ويمكن أن يُقتل عدد أكبر من الناس بأسلحة أقل بكثير، إذا ما جعلت المراكز السكانية الهدف الأساس لأي هجوم. هذا هو الوضع على الرغم من أن الولايات المتحدة وروسيا لم تعودا، على المستوى السياسي، عدوتين. والأكثر من ذلك، أنه بات من المُسلَّم به على نطاق واسع من جانب الخبراء الروس والغربيين في شؤون الأمن أن الترسانة الحالية لروسيا عرضة لخطر متزايد بسبب حوادث نووية، أو سرقات نووية، أو سوء إدارة خطير في أنظمة القيادة والإشراف عليها بسبب نقص الموارد.

بعض قراء الفقرة الأخيرة قد يُصدمون بهذه المعلومات الرهيبة للوهلة الأولى. ولعلكم كنتم تفترضون أن هذه المسائل قد عولجت بحزم، وأن الخطر النووي الآن ضئيل ويتناقص بسرعة، بعد انتهاء الحرب الباردة. ولكن من دواعي العجب أن العكس هو الصحيح من عدة نواح. وهكذا نجد أنفسنا ننظر من فوق أكتافنا إلى شبح ويلسون ثانية ونحن نحاول أن نضع استجابة فعالة لهذه الأزمة. وكشأن ويلسون نحن نبني استجابتنا على **الخوف** ـ فنحن نؤمن بالخوف الواقعي ـ من حدث محتمل: مجموعة من التطورات تدفع إلى استخدام الترسانتين النوويتين لأمريكا وروسيا جزئياً أو كلياً. لقد استغرق «إعصار» ويلسون ـ الحرب العالمية الثانية ـ أربع سنوات حتى عم خرابه. ورغم أهواله فقد كان قابلاً للانعكاس. أمّا الكارثة النووية على النحو الذي بيّناه آنفاً فإنها قد تستغرق بضع ساعات لإلحاق الدمار السريع ـ وهو أمر ما كان بوسع ويلسون أن يتخيله. وآثارها قد لا تكون قابلة للانعكاس. فهي قد تُفضي إلى فناء جميع الدول ومجموعات الدول ـ المتحاربة وغير المتحاربة على حد سواء ـ إضافة إلى مئات الملايين من البشر.

نحن غير راضين، في بداية القرن الحادي والعشرين، وزوال الحرب الباردة، بأن يظل خطر مثل هذه الكارثة «غير محتمل». لقد أعطى تقرير «لجنة

كانبيرا» لسنة 1996 «حول إزالة الأسلحة النووية» ما نعتبره الجواب المناسب على هذه الثقة الخطيرة وغير المناسبة بـ «الاحتمالات»[18]. فقد ذكر التقرير أن الأسلحة النووية سوف تستخدم، عاجلاً أم آجلاً، سواء كنا نستطيع الآن أن نتخيل، أو لا نستطيع، كيف يمكن أن يحدث هذا الاستخدام. والأكثر من ذلك أن من الخطر كل الخطر أن نفترض غير ذلك لأن حجم الكارثة المحتملة بالغ الهول. لذا فإننا نؤيد عملية تقود في النهاية إلى إزالة الأسلحة النووية، بدءاً من تخفيض واسع جداً من جانب الخطر الأكبر حتى الآن: وهو الترسانتان الأمريكية والروسية. كذلك نحضُّ على أن تكون الخطوات الأولية نحو الإزالة سريعة، في وقت واحد مع تطوير إجراءات قابلة للتحقق لإزالة وتدمير جميع الأسلحة.

في هذا الفصل سوف نصف بإيجاز طبيعة التهديد النووي، ونعاينه من موقف قيمنا الأخلاقية، ونراجع وجهة النظر الإجماعية بعدم ضرورة الأسلحة النووية عسكرياً، ونَصِفُ معالم الطريق نحو إزالة الأسلحة النووية التي نعتقد أنها ذات جدوى محققة ولعدة أسباب ـ معالم طريق آمن نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

التهديد النووي في القرن الحادي والعشرين

يختلف التهديد النووي عن تلك التهديدات التي سبق أن ناقشناها في هذا الكتاب في أنه يمحق عدداً كبيراً من الناس إن لم يمحقهم جميعاً بالمعنى **المجرد**. والمفهوم الأمريكي العادي حول هذا الأمر يبدو لنا على هذا النحو:

صواريخنا موجهة نحو صواريخهم، وهكذا فإنها تسقط بعضها بعضاً خارج البلاد. وهذا ما يُفضي إلى وضع ربما يكون نموذجياً، ولكنه ليس مسيئاً أو خطيراً مطلقاً. إن المحافظة على «الردع» بهذا النحو قد يكون مُكلفاً قليلاً، ولكننا نستطيع تحمله. إضافة إلى ذلك أنت لا تعرف من يمكنه أن يطور أسلحة

نووية أيضاً. ونحن نحتاج إلى أسلحتنا لردع مثل هذا التطور أو الرد عليه. جميع هذه الاعتبارات تعني أنها ربما كانت فكرة جيدة أن نحافظ على ترسانتنا النووية الأمريكية كما هي عليه الآن، وأن نقوم بأنواع التخفيضات، وفق آلية «الطيار الآلي»، التي وافق عليها الرئيسان بوش ويلتسين في سنة 1992، وهي تخفيضات لم يصادق عليها الكونغرس بعد ولا البرلمان الروسي. أستطيع الآن أن أتوقف عن التفكير في المشكلة وأركز على التهديدات التي هي أكثر احتمالاً في التأثير عليَّ من الخطر المزعوم لانفجار العالم.

هذا هو بدرجة أو بأخرى، الموقف الراهن لكثير من الناس تجاه التهديد النووي في القرن الحادي والعشرين. نحن نفهم النزعة لدى الجمهور وحتى بين الزعماء السياسيين للتخفيف من شأن ذلك التهديد أو حتى تجاهله. إنه لمن الغريب حقاً، والكارثي حقاً، وغير المتخيل أبداً الاعتقاد بأن هذا هو الواقع في غياب الحرب الباردة. إلاَّ أنه هو على وجه الدقة الموقف الخطأ ـ الموقف الخطير في حد ذاته.

إن التصور الواسع الانتشار حول استبعاد الخطر النووي في القرن الحادي والعشرين يقودنا إلى الاعتقاد أنه قد يكون من المفيد في البداية، أن نجعل التهديد ملموساً إلى أكبر درجة ممكنة، أي أن نجعله أكثر شهرة مما قد يبدو عندما نفكر في جميع هذه الصواريخ والرؤوس الحربية على أنها تُبطل مفعول بعضها بعضاً. من المهم لنا جميعاً أن نفهم تأثيرات الأسلحة نفسها ـ ماذا يمكن أن نفعل؟ وماذا فعلت؟ ثم ندع القارئ يقرر: هل كان هذا الوضع مشكلة يتطلب اهتماماً عاجلاً أم لا؟

الأطباء الدوليون العاملون لمنع الحرب النووية IPPNW، وهي مجموعة فازت بجائزة نوبل للسلام سنة 1985، تساءلوا في تقريرهم سنة 1992: ما هي التأثيرات المحتملة لانفجارٍ بطاقة ميغاطن واحد؟ (علماً بأن الطاقة الانفجارية للمخزونات النووية الأمريكية الروسية تزيد على ذلك بمقدار أربعة آلاف

مرة)[19]. وهذا هو التهديد الذي تلجأ إليه الولايات المتحدة وروسيا، كل واحدة تجاه الأخرى، عندما تقرأ التالي:

التأثيرات العامة: تأتي الخسائر البشرية الفورية من ثلاثة مصادر مختلفة للإصابة: الآثار العنيفة للانفجار نفسه، الحرائق الناتجة عن التفجير المباشر بسبب الحرارة الهائلة التي يولدها التفجير نفسه وما يسببه من حرائق، والإشعاع الذي ينطلق بفعل الانفجار ويتساقط بصورة مواد مشعة بفعل الرياح.

النقطة صفر: عند هذه النقطة يولّد الانفجار حفرة في الأرض عمقها 300 قدم ومحيطها 1200 قدم. جميع مظاهر الحياة والإنشاءات تمحي وتزول.

من النقطة صفر إلى مسافة ميل: في غضون ثانية يولِّد الجو نفسه كرة من النار قطرها يزيد على نصف ميل. يُشع سطح كرة النار (وهو أبرد من مركزها) من الضوء والحرارة ما يزيد بثلاث مرات عما يشعه سطح الشمس. وترتفع كرة النار إلى أعلى، ستة أميال أو أكثر. وتتلاشى جميع آثار الحياة في الأسفل في ثوانٍ.

من مسافة ميل إلى 3 أميال: الضوء والحرارة الآتيان من الانفجار يشعان خارجاً بسرعة تعادل سرعة الضوء، ويسببان حرائق فورية شديدة. ويلي ذلك موجة مندفعة من الهواء المضغوط تسري بسرعة أبطأ قليلاً، وتصل إلى مسافة 3 أميال في 12 ثانية. وبسبب هذه الموجة الهوجاء وحدها تنهار معظم المصانع والمباني التجارية كما تنهار البيوت السكنية المغطاة بالقرميد. ويُلحق الحطام الذي تنقله الرياح بسرعة 250 ميلاً في الساعة إصابات وأضراراً فادحة في طول هذه المنطقة وعرضها. ويموت على الأقل 50٪ من سكان المنطقة على الفور، قبل أية أضرار أخرى جراء الإشعاع أو امتداد العاصفة النارية.

من مسافة 3 أميال إلى 6 أميال: تُسبِّب الحرارة المباشرة المتولدة عن الانفجار حروقاً فورية من الدرجة الثالثة للجلود المكشوفة، وتدمّر موجة الانفجار الهوجاء كثيراً من الأبنية الصغيرة. ويسبب اجتماع الحرارة والموجة

الهوائية انفجار خزانات الوقود. وتبدأ العاصفة النارية بالانتشار، وتكوِّن الرياح والحرارة الشديدة حرائق متفرقة وتجمعها معاً في حريق هائل يزداد اتقاداً. وتمتص العاصفة النارية كل ما حولها من أوكسجين وتشفطه من أية محطات للحافلات تحت الأرض وتقتل جميع الموجودين. وتصبح الملاجئ أشبه بالأفران. وخلال الدقائق الثانية وحتى بضع ساعات يحتمل أن تصل نسبة الوفيات إلى 100٪.

من مسافة 6 أميال إلى 12 ميلاً: تصل موجة الصدمة إلى مسافة 8 أميال تقريباً بعد 40 ثانية من الانفجار مباشرة. الناس الذين يتعرضون مباشرة للإشعاع الكهرومغناطيسي (على شكل ضوء شديد) المتولد عن الرؤوس الحربية المنفجرة يصابون بحروق من الدرجة الثانية ويمكن أن يصل مجموع الإصابات المبكرة (من قتلى وجرحى) ما بين 5 ـ 50٪، وذلك يعتمد على قدرة البنى الحمائية على مقاومة الموجة الهوائية والنار.

ضحايا الإشعاع: في الأماكن المجاورة مباشرة للانفجار (6 ميال أو أقل) تكون الإصابات الناجمة عن التعرض للإشعاع قليلة، وذلك لأن معظم (وربما) جميع الأفراد المعرضين لها يتوفون من الحروق أو الموجات الهوائية الحارقة. وعلى مسافة أبعد يصبح التساقط الإشعاعي مصدراً رئيسياً لمشكلات صحية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

العناية الصحية في أعقاب الانفجار النووي: ستكون العوائق دون الرعاية الصحية الفعالة هائلة. وأهم هذه العوائق العدد الهائل للضحايا وما يلحقه الانفجار نفسه من تدمير للمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى (ومنها مستودعات الأدوية) وما يلحقه من قتل وإصابة معظم الموظفين الصحيين. . . وفي الولايات المتحدة سوف تتطلب إصابات الحروق وحدها وحدات من العناية الصحية الفائقة تزيد بمقدار 142 مرة عما هو متوفر. ومع هذا من

المحتمل أن تكون الرعاية الطبية الفعالة مستحيلة لمعظم أصحاب الإصابات التي هي أقل خطورة[20].

هذا ما **تفعله** الأسلحة النووية: إنها تعصف، وتحرق، وتبث إشعاعات بمستوى وسرعة وإنجاز لا يمكن تصورها. وهذا على وجه الدقة ما تهدد كل من الولايات المتحدة وروسيا بفعله، إحداهما تجاه الأخرى، بأسلحتها النووية في كل دقيقة من دقائق النهار في هذا القرن الحادي والعشرين.

ومع أن تقرير IPPNW (الذي سبق ذكره) موثق وواقعي بصفة تدعو للإعجاب إلاَّ أنه يتعامل مع الأرقام المجرَّدة المستقاة من انفجار افتراضي لسلاح نووي في مكان ما من الولايات المتحدة أو روسيا. وبهذا فهو مفيد لتذكيرنا بأن معلوماتنا عن تأثيرات السلاح النووي ليست افتراضية تماماً، وأن لدينا دليلاً حقيقياً في هذا العالم لما حدث عندما أسقطت الولايات المتحدة قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازاكي في آب/ أغسطس 1945. في هيروشيما قتل 140 ألف إنسان على الفور، وبلغ مجموع عدد القتلى 200 ألف إنسان تقريباً. وفي ناغازاكي توفي 74 ألف إنسان في غضون أربعة أشهر. وبلغ مجموع القتلى في المحصلة 108 آلاف قتيل. وفي 7 تشرين الثاني / نوفمبر، سنة 1996، حدثنا عمدة ناغازاكي، في شهادة أمام محكمة العدل الدولية، مسترجعاً ذكرياته عن الهجوم فقال:

أصبحت ناغازاكي مدينة الموت بحيث لم تعد تُسمع فيها حتى أصوات الحشرات. وبعد فترة بدأ يتجمع عدد لا حصر له من الرجال والنساء والأطفال لشرب الماء عند أطراف نهر «أوركامي». كانت شعورهم وملابسهم محترقة، وجلودهم البالية قد تجمعت طبقات فوق طبقات كالخِرَق. كانوا يموتون، وهم يتوسلون المساعدة، واحداً تلو الآخر في الماء أو في أكوام على جانبي النهر. ثم أخذ الإشعاع يفعل فعله، ويقتل البشر كسوط الموت متسعاً في دائرة متحدة المركز منطلقة من المركز السفلي للانفجار الذري. وبعد أربعة أشهر على

القصف الذري كان قد قتل 74 ألف شخص، وأُصيب 75 ألف شخص بإصابات مختلفة، أي إن ثلثي سكان المدينة سقطوا ضحية هذه الكارثة التي حلّت بمدينة ناغازاكي مثل عرض استباقي ليوم القيامة[21].

لماذا كان ينبغي أن يُقتل كثير جداً من المدنيين؟ الولايات المتحدة كانت تسعى لإنهاء الحرب بدون أن تشق طريقها إلى طوكيو جزيرة إثر جزيرة، والمدنيون الذين كانوا معظم ضحايا الحرب في هيروشيما وناغازاكي، كانوا لسوء الحظ في موقع أهداف عسكرية. وإذا كانت إبادة البشر ليست على وجه الدقة غاية أولئك الذين ألقوا القنبلتين، إلاّ أن إبادتهم كانت نتيجة حتمية لاختبار تلك الأهداف. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن من بين الأمور التي كانت تقال أثناء الحرب الباردة إن الولايات المتحدة لديها أكثر من 200 رأس نووي مُصوَّبة نحو موسكو، لأنها تضم كثيراً من الأهداف العسكرية وكثيراً من «الطاقة الصناعية». ومن المفترض، أن السوفييت كانوا يستهدفون كذلك الكثير من المدن الأمريكية، لصلتها «بالطاقة الصناعية ـ العسكرية» الأمريكية»[22]. والإعلان عن أن أسلحتنا النووية لا تستهدف السكان إعلان مُضلِّل تماماً نظراً لأن الأضرار غير المباشرة لضرباتنا سوف تشمل عشرات الملايين من القتلى الروس.

لقد خُطِّط للقوات النووية الأمريكية، على مدى عقود، أن تمتص ضربة سوفييتية أو روسية نووية وأن ترد عليها بقوة كافية كي تُلحق أضراراً «غير مقبولة» بالروس. هذا ما كان، وينبغي أن يكون دوماً، أساس رادعنا النووي. كذلك حصلنا على قدرة «الإطلاق إنذاراً» كي نقلل من خسائر أسلحتنا في الضربة الروسية الأولى. وهكذا تكون أسلحتنا قد أُطلقت في الوقت الذي تكون فيه الرؤوس النووية الروسية في الجو. وينبغي ألاّ تزيد فترة الإنذار عن 15 دقيقة لتلقي إنذار الهجوم الروسي، ونقرر الرد، ونرد.

ولتحقيق هذه الغاية يحمل القائد الأعلى للقيادة الجوية الاستراتيجية

CINCSAC معه جهاز هاتف آمن، حيثما يذهب، وعلى مدى 24 ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع، و365 يوماً في السنة. هذا الهاتف التابع للقيادة المذكورة موصول على نحو دائم بمركز القيادة النووية تحت الأرض بالقيادة الفضائية الدفاعية الأمريكية الشمالية NORAD، في أعماق «جبال تشيين» في كولورادو، وبالرئيس. حيثما يحل الرئيس لديه جهاز لفك الشيفرة النووية في «كرة القدم» وهو عبارة عن محفظة جلدية يحملها له دوماً ضابط أمريكي. الأوامر الجاهزة لدى «القيادة الجوية الاستراتيجية» تقضي بأن تجيب على الهاتف بعد الرنّة الثالثة. فإذا رنَّ الهاتف، وأُخبر الرئيس بأن ثمة هجوماً معادياً بالصواريخ الباليستية (يفترض أنه هجوم روسي) في طريقه إلى البلاد، يتاح للرئيس ما بين دقيقتين وثلاث دقائق كي يتأكد صحة الإنذار (على مدى سنوات تلقينا عدة إنذارات كاذبة) وإذا تأكد ذلك يقرر كيف علينا أن نرد. ثم يُمنح بعد ذلك عشر دقائق تقريباً لإعلامه بالتوصيات وإتاحة الفرصة له للتشاور مع اثنين من أقرب مستشاريه لمناقشة الوضع (ويفترض أنهما وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة) ونقل قراره إلى «القيادة الجوية الاستراتيجية» على الفور مع الإشارات الرمزية إلى قواعد الإطلاق. وستكون خيارات الرئيس بالدرجة الأولى هي: أن يقرر الصمود أمام الهجوم وأن يتمهل في اتخاذ قراره إلى أن يقرر فيما بعد إطلاق ضربة رادعة. أو يستطيع أن يأمر فوراً بشن ضربة انتقامية، أي إطلاق الأسلحة الأمريكية التي كانت موجَّهة إلى المواقع العسكرية ـ الصناعية في روسيا. ومن المفترض أن يكون لدى الروس تسهيلات وترتيبات مماثلة[23]. وسيكون الموقف على درجة كبيرة من الغرابة تفوق التصديق. ولكن هذا هو الجو الذي عشنا فيه طوال أربعين سنة.

تغير الوضع بعض الشيء منذ نهاية الحرب الباردة. فالولايات المتحدة وروسيا لم تعودا توجهان صواريخ معينة أو تحدِّدا مواقع معينة (على الرغم من

أن إعادة توجيهها وتحديدها تستغرق أقل من خمس دقائق). ولكن في مجالات أخرى لم يتغير إلاّ القليل. هنا يكمن خطر جسيم، خطر يتفاقم جراء الافتقار الشعبي بالوعي به. فعلى سبيل المثال أجرى حديثاً بروس ج. بلير Blair، وهو ضابط إطلاق صواريخ نووية في سلاح الجو الأمريكي، ويرأس حالياً «مركز معلومات الدفاع» في واشنطن دي. سي، مقابلات معمقة مع مسؤولين على مستوى القيادة النووية الأمريكية. ويستنتج بلير من هذه المقابلات أنه كان هناك في حزيران سنة 2000 ما يقارب / 2260/ هدفاً من الأهداف الروسية الحيوية في سجل الأهداف الأمريكي. من هذه الأهداف 1100 هدف، مواقع للأسلحة النووية. أما الأهداف الأخرى فهي أهداف ثانوية متنوعة تشمل قواعد للجيش الروسي ـ وهو في حالة فوضى شاملة وعلى حافة التفكك. وأضاف بلير أن الصين تراجع موقعها في لائحة التصنيف، بعد غيابها 20 سنة، وأن هذه اللائحة قد تطورت منذ سنة 1993 عندما تم التوقيع على معاهدة مراقبة التسلح (ستارت ـ 2) من جانب كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا.

ويطرح بلير أيضاً مسألة أخرى، تجعل الوضع خطيراً بوجه خاص من لحظة إلى أخرى، ومن يوم إلى آخر. فهو يلاحظ أنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات على الحرب الباردة، ما يزال لدى الولايات المتحدة حوالي 2200 رأس حربي استراتيجي في حالة إنذار، وفقاً لمعلومات ضباط من «القيادة الاستراتيجية». ومن المفترض أن جميع الصواريخ على الأرض جاهزة للإطلاق في غضون دقيقتين، وأن تلك الصواريخ المنصوبة على أربع غواصات، اثنتان في المحيط الأطلسي، واثنتان في المحيط الهادي، جاهزة للإطلاق في غضون 15 دقيقة من إعطاء الأمر، كما يقول هؤلاء الضباط.

ويستخلص بلير: «من الواضح أن الزعماء يتشبثون بالتخطيط القديم الذي يساعد على إبقاء عدد كبير من الصواريخ الأمريكية والروسية في حالة استنفار شديد[25].

تشكل الترسانتان النوويتان الأمريكية والروسية ما أسماه الاستراتيجي هيرمان كان Kahn منذ زمن طويل «آلة يوم القيامة»[26]. وكما أشار جون شتاينبرونر Steinbruner «إن نظام نشر الأسلحة النووية (للولايات المتحدة وروسيا)، بما هو عليه من سعة وسرعة في التهديد، هو العامل الموضوعي الحاسم الوحيد لأمن جميع الدول سواء أكانت تشارك مباشرة في نشاطاته أم لا»[27]. إن خطر الكارثة النووية ينجم عن هذه **الجسامة والفورية** في التهديد: كثير جداً من الأسلحة الفتاكة، وقليل جداً من الوقت لاتخاذ القرار. هذا هو الوضع القائم. فالولايات المتحدة وروسيا لديهما القدرة على تدمير الكثير من مظاهر الحياة الحضارية على الأرض، في أزمة قد لا يملك رئيساهما الوقت الكافي للتصرف بتعقل حيال كيفية تجنب ذلك.

ثمة فئتان أخريان من التهديد النووي في مستهل القرن الحادي والعشرين يستحقان التوقف عندهما بانتباه خاص:

1 ـ خطر الانتشار النووي

إلى أن يتخلى الراعيان الكبيران ـ الولايات المتحدة وروسيا ـ عن الأسلحة النووية فإن أمماً أخرى ستظل تعتقد أن مثل هذه الأسلحة ستزيدها أمناً وتمنحها عضوية نادي «الدول الكبرى». فقد انضمت الهند وباكستان رسمياً إلى النادي النووي سنة 1998. وكوريا الشمالية حصلت على القنبلة. وإسرائيل حصلت عليها منذ زمن بعيد. والعراق يعمل بالتأكيد للحصول عليها، وربما إيران أيضاً. لقد أصبح العالم مكاناً خطيراً جداً في العقد الأخير من الزمن. وكما كتب جوناثان شيل Scheil أخيراً «بعد عشر سنوات على انهيار الاتحاد السوفييتي، فإن الحقيقة المذهلة أن مراقبة الأسلحة النووية باتت أسوأ في الأيام الأولى من القرن الحادي والعشرين عما كانت عليه في الأيام الأخيرة من الحرب الباردة»[28].

2 ـ خطر الإرهاب النووي هذا الخطر الذي يطلق عليه أحياناً، وصف

«الأسلحة النووية الفالتة»، قد تزايد منذ سقوط الاتحاد السوفييتي[29]. المشكلة هي: المجموعة الإرهابية سوف تسرق أو تشتري سلاحاً نووياً وتستخدمه لابتزاز تنازلات من الدول الغربية أو تدمير عدو. هذه المشكلة دفعت وزيراً أمريكياً سابقاً هو وليام بيري، ومساعداً سابقاً لوزير الدفاع هو أشتون كارتر، إلى أن ينصحا منذ مدة قريبة بأن تستمر الولايات المتحدة في مساعدة الروس على أن يجردوا أو يتخلصوا من موادهم النووية **حتى بدون اتفاقيات للإشراف على السلاح**[30]. إن خطر تفجير نووي واحد أو عدة تفجيرات، تؤدي إلى كارثة نووية هو خطر ضئيل، كما أن خطر تفجير نووي انتقاماً لهو ضئيل جداً. ولم يحدث أي حدث من هذا النوع منذ آب/ أغسطس 1945. تلك كانت حجة الولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية سنة 1996 عندما طُرح عليها السؤال: «هل التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضمن أية ظروف مسموح به بموجب القانون الدولي؟»[31]. وبيَّن محامو الولايات المتحدة أن الخطر ضئيل الشأن، وخاصة عندما يُقارن بقدرة الردع النووية الواضحة لردع حرب بين الدول الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية.

قَلَبَ عدةُ قضاة احتمال السؤال على رأسه بسؤالهم عما إذا كان **أي** احتمال لتدمير قريب للحضارة الإنسانية مبرر إذا كان يمكن تجنبه؟ وأجاب القاضي شهاب الدين على السؤال كما يلي:

عندما تبين أن استخدام سلاح نووي يمكن أن يفني الجنس البشري، فإن تعارضه مع ضمير المجتمع الدولي لا يقتصر على إظهار أنه لا حاجة للوصول إلى نتيجة كهذه في كل حال، وليس من الحكمة أن نتوقع أن ينتظر ضمير المجتمع الدولي، بغرابة واستحالة معاً، الحدث ليرى ما إذا كان أي نوع من الاستخدام يعني دمار الجنس البشري. إن الاعتبار العملي هو خطر الإبادة[32].

هذا ما نعتقد أنه السبيل السوي للنظر في المشكلة. نبدأ من النهاية، من الكارثة المحتملة؛ ونسأل ما إذا كان أي شيء ـ أي شيء على الإطلاق ـ يمكن

أن يُسوِّغ مثل هذه النتيجة؛ وإذا كان الجواب بالنفي، فلديكم الأوامر النافذة: ينبغي أن **تزال** القدرة على تدمير الأمم. ولما كانت النتيجة المحتملة مطلقة، فإن العمل على الحيلولة دونها ينبغي أن يكون مطلقاً.

الالتزامات الأخلاقية تجاه استخدام الأسلحة النووية

كان من الواضح لكثيرين، منذ اللحظة التي جرى فيها تفجير أول قنبلة ذرية بنجاح في ألماغوردو، ولاية نيو مكسيكو، في 16 تموز/ يوليو 1945، أن الظاهرة التي أُطلق لها العنان كانت مختلفة نوعياً، لا بالدرجة فحسب، عن أي شيء سبقها. وقد قال الفيزيائي إي. إي. رابي فيما بعد إن أي قائد عسكري أو سياسي في العالم مسؤول عن الأسلحة النووية ينبغي أن يراقب شخصياً تجربة واحدة على الأقل من الجو للسلاح النووي. واعتقد رابي أن تأثير تلك التجربة سيكون قوياً جداً ومرعباً تماماً بحيث لا يستخلص الإنسان ذو العقل السليم إلاَّ نتيجة واحدة: هذه الأسلحة ينبغي ألاَّ تُستخدم أبداً والطريقة الوحيدة لضمان ذلك هي إزالتها. وكتب المدير العملي «لمشروع مانهاتن»، ج. روبرت أوبنهايمر Oppenheimer، فيما بعد يقول عن التفجير: «في تلك اللحظة... لمع في ذهني نص من باغافاد ـ جيتا (الكتاب المقدس عند الهندوس): «أصبح الموت، محطم العوالم»[33]. ثم جاءت بعد ذلك بشهر الكوارث الماحقة في هيروشيما وناغازاكي.

ومنذ سنة 1945 أثارت القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية سيلاً من النقاشات حول مبررها الأخلاقي. وجادل كثيرون بأن لا شيء يبرر أخلاقياً استخدام أو امتلاك الأسلحة النووية، وحتى تتم إزالة هذه الأسلحة ينبغي أن يُوكل الإشراف على الأسلحة الموجودة كما هي إلى وكالة دولية معنية ومرتبطة بالأمم المتحدة. ولكن الحرب الباردة تدخلت مباشرة، واشتد سباق التسلح النووي وانطلقت التهديدات والتهديدات المعاكسة، وبات الموقف «الراديكالي» يعتبر لدى كثيرين في الغرب موقفاً غير واقعي. وكان يقال، نحن في الغرب لا

نستطيع أن نتخلى عن أسلحتنا النووية لأننا بحاجة إليها لردع هجوم حلف وارسو بالأسلحة التقليدية. وفي النهاية لم يعد المواطنون في الغرب يهتمون بشأن «القنبلة» وشجعهم على ذلك أولئك الذين كانوا يؤكدون استقرار الردع النووي. ومع بعض الاستثناءات القليلة العرضية، مثل أزمة الصواريخ الكوبية، كانت هذه القناعة بـ «الأمان عن طريق الردع» مثالاً راسخاً منذ الخمسينيات وحتى نهاية الحرب الباردة، ولكن أصوات المعارضة التي تثير القضية الأخلاقية كانت قد بدأت تلقى آذاناً صاغية.

كانت نظرية الردع النووي، على ما فيها من بعض الجوانب الغامضة والمعقدة، تُختصر على النحو التالي: دولتان نوويتان، كل واحدة منهما غير قادرة **على الدفاع** عن نفسها تجاه هجوم نووي من جانب الدولة الأخرى، تعمل **على ردع** مثل هذا الهجوم عن طريق امتلاك قدرة ذات مصداقية للتهديد بالانتقام بواسطة هجوم نووي من جانبها. هذا هو جوهر ما أسماه برنارد برودي Brodie «استراتيجية عصر الصواريخ»[34]. إذا أطلقوا صواريخهم أولاً ينبغي أن نملك ما يكفي من القدرة النارية بعد الهجوم على إلحاق ضرر غير مقبول بهم. ولذا، فإنهم لن يحاولوا أبداً مهاجمتنا أولاً إذا كانوا عاقلين. وهذا ما يسمَّى أحياناً «نظرية» التدمير المشترك المؤكد. وهو في واقع الأمر ليس **«بنظرية»** بل هو **وضع** وجد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي نفسيهما فيه أثناء الحرب الباردة. هذا الوضع ولَّد سباق التسلُّح والجهود الرامية إلى ضبط التسلُّح معاً طوال تلك الفترة. وهو الوضع الذي اختار فيه الأساقفة الكاثوليك الأمريكيون، سنة 1983، أن يعاينوه من وجهة نظر أخلاقية.

باشر الأساقفة الأمريكيون الكاثوليك عملهم بمعاينة **أخلاقية** متوازنة، ومطلعة، وشاملة للردع النووي. ولدى قراءة المقدمة لرسالتهم الرعوية عن الحرب والسلام، بعنوان **تحدي السلام**، ندهش بقوة تعليقهم:

لا نستطيع أن نتخلى عن مسؤوليتنا في رفع الأبعاد الأخلاقية للخيارات

أمام عالمنا وأمتنا. فالعصر النووي هو عصر أخلاقي كما هو عصر خطر مادي. **نحن أول جيل منذ نشأة الكون يملك قوة تهديد النظام القائم**. لا يمكن أن نبقى صامتين في وجه هذا الخطر... ونحتاج إلى معنويات لمواجهته. ينبغي أن يستجمع العالم كله الشجاعة المعنوية والوسائل التكنولوجية كي يقول لا للنزاع النووي، لا لأسلحة الدمار الشامل، لا للخطر الأخلاقي لعصر نووي يضع الجنس البشري أمام خيارات لا رد لها من الرعب والاستسلام[35].

لا يحتاج المرء إلى أن يكون كاثوليكياً، أو حتى مسيحياً، كي يقدر جدية عمل الأساقفة. إن بيانهم حول المشكلة بيان آسر: ماذا يسعنا أن نقول، أو نفكّر، أو نفعل تجاه الحقيقة الموجعة وهي أننا نملك الآن القدرة المادية على تدمير كل ما هو موجود على الأرض، بدءاً من أنفسنا نحن البشر؟ لقد أضحى **تحدي السلام**، التحليل الذي كتب عن أخلاقية الأسلحة النووية والردع النووي، والتحليل الأكثر قراءة ومناقشة.

حلَّل الأساقفة مشكلة الردع النووي وفق مؤشرات «عقيدة الحرب العادلة» التي وضعها ج. برايان هيهير Hehir، عميد مدرسة اللاهوت في جامعة هارفرد في الوقت الحاضر، الذي كان منسق البحث ومنسق مسودة **تحدي السلام** في إطار صلاحياته بوصفه مديراً «لمكتب العدالة والسلام الدوليين» التابع للمؤتمر الكاثوليكي الأمريكي[36]. وهو يشير إلى أن الردع النووي في تحليل الأساقفة أهمل الاختبار الأخلاقي في نقطتين أساسيتين: حصانة غير المقاتلين (أو التمييز) والتناسب، وكل واحدة منهما تتطلب قادة قادرين على ضبط اتجاه أية حرب، واستغراقها الزمني، ومداها بما في ذلك الأسلحة النووية[37]. لم يؤمن الأساقفة بأن الحرب النووية يمكن أن تكون، أو ستكون، محدودة بحيث تتطابق أو تتكيف مع مبادئ «الحرب العادلة» من حيث التناسب وحصانة غير المتقاتلين، ولم يدعوا أي مجال للشك حول استنتاجهم الذي يفيد: إن خطر التصعيد سيكون كبيراً جداً بحيث لا يمكن أن يكون من المبرر أخلاقياً الشروع بحرب نووية بأية صورة»[38].

في الوقت الذي كان يجري فيه الأساقفة بحثهم، أُعلموا من قبل مجموعة واسعة من المختصين أنه إذا أَقرَّت إحدى القوتين النوويتين العظميين أن الحرب النووية لا يمكن أن تكون محدودة أو منضبطة فمن شأن هذا أن يُضعف إلى حد بعيد نظام الردع الذي يربط ما بينهما، وهو ما يزيد من خطر حرب نووية. وسُئل الأساقفة كيف ينوون إذن التوفيق ما بين اعتقادهم بعدم تمييز وعدم تناسب الأسلحة النووية مع إيمانهم بأن الحرب النووية ينبغي ألاَّ تحدث أبداً تحت أية ظروف؟[39]. وقد دافعوا عن حل ذي وجهين:

1 ـ لا استخدام لأسلحة نووية تنتهك مبادئ التمييز والتناسب يمكن أن **يتحقق** في استراتيجية للردع.

2 ـ الردع ليس استراتيجية مناسبة لتكون أساساً بعيد المدى للسلام؛ إنه استراتيجية مؤقتة لا تُسوَّغ إلاَّ عندما ترتبط بتصميم أكيد على متابعة مراقبة التسلُّح ونزع السلاح[40].

وفقاً للمبدأ الأول، فإن الولايات المتحدة وروسيا هما الآن واقعتان في مصيدة أزمة أخلاقية لا حل لها. إنهما لا تستطيعان أخلاقياً القيام بشيء تنطبق عليه مصداقية الردع: الانتقام على نطاق واسع رداً على هجوم نووي. ولكن استناداً إلى المبدأ الثاني فإن على القوى النووية ألاَّ تحاول أن تفعل المستحيل، بل أن تتحرَّك بدلاً من ذلك بسرعة قدر الإمكان لإزالة الأسلحة النووية بنفسها، التي تعتبر مصدر المشكلة المحيرة. وعلى هذا الأساس دافع الأساقفة عن موافقة «محددة بدقة» ـ أي مؤقتة ـ على الردع النووي. إنه يسوِّغ الدفاع عنه أخلاقياً في حالة أن تكون الأسلحة النووية في طور الإزالة فقط.

مرَّ **تحدي السلام** عبر عدة مسودات كانت عرضة لمراجعة علنية فاحصة. وقد تشاور الأساقفة ومساعدوهم مع علماء، وسياسيين، وقادة عسكريين، واستراتيجيين، ومؤرخين، وعلماء في السياسة، وفلاسفة ـ ومن ضمنهم منتقدون ومدافعون عن نظام الردع القائم. واصطدموا أثناء تحقيقهم بالعقبة

الرئيسة للبساطة الأخلاقية في المسائل النووية: حقيقة الحرب الباردة بين قوتين عظميين نوويتين، كل واحدة منهما تعتبر الأخرى «إمبراطورية الشر». وتوصل الأساقفة نتيجة المداولات التي أجروها إلى قناعة بأن نزع السلاح الوحيد الجانب الذي كان مفهومياً أبسط طريقة «لقول لا» للحرب النووية، سيؤدي إلى كارثة: ابتزاز نووي، أو إخضاع للغرب، أو ما هو أسوأ: الإبادة النووية. ولهذا السبب، كما استنتجوا بمرارة «كان خطر الموقف واضحاً، ولكن كيف يمكن منع استخدام الأسلحة النووية، وكيف يُقوَّم الردع، وكيف أن رسم المسؤولية الأخلاقية في العصر النووي لا يظهر كثيراً»[41].

في سياق سنة 1983 عندما نشرت «الرسالة الرعوية»، وصف ج. برايان هيهير منهج الأساقفة لمعالجة مشكلة الردع المتفوق بأنه «خيار سياسي»، بمعنى أنهم سعوا إلى إعادة البدء بعملية مراقبة الأسلحة التي اعتقد كثيرون أن الولايات المتحدة قد تخلت عنها نهائياً[42]. وكان ذلك الحد الأدنى من الانسجام مع معيار الأساقفة الأخلاقي. ولكن الأساقفة رأوا أيضاً فرصة، لم يرها واضحة إلاّ قلة من الناس، في الأيام الحالكة في بداية الثمانينيات. لقد رأوا إمكانية تصاعد قدرة الردع عن طريق **إنهاء الحرب الباردة**، التي وصفوها بأنها ناجمة أساساً عن «عدم الثقة المفرط الذي يسم السياسة الدولية»[43]. ويلخص الكاهن هيهير النقاش بأن «الردع له دور أساسي واحد هو: الحيلولة دون حرب نووية وقتاً كافياً للتحرك نحو ما وراء الردع»[44].

هنا تكمن الفرصة الكبرى للأسلحة النووية من وجهة نظر أخلاقية ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. ففي حين أن الشروط المطلوبة (والمتوقعة إلى حد ما) من قبل الأساقفة للتحرك إلى ما وراء الردع النووي متوفرة الآن، وكانت متوفرة لفترة عقد من الزمن، فإننا لسنا أقل اعتماداً على الردع الآن مما كنا سنة 1983. فنحن مفهومياً لسنا أقرب إلى إزالة الأسلحة النووية، لأن الولايات المتحدة وروسيا مستمرتان في نشر الأسلحة ضمن إطار نموذج الحرب الباردة

القديم للردع. ومع أن حجم الترسانتين النوويتين قد انخفض إلى النصف، على وجه التقريب، في العقد الماضي، فإن عجز الزعماء الأمريكيين والروس عن اختراق التفكير القائم على أساس الردع جعل الكثيرين لا يمكنهم أن يتصوروا أننا سننتقل نحو إزالة الأسلحة لدى كل جانب. إن مؤسستنا النووية عاجزة حتى الآن عن التفكير في هذه الأوضاع بطريقتها الخاصة بها. لقد ولّت الحرب الباردة ولكن الردع ما زال قائماً. وهذا أمر غير مقبول أخلاقياً، وغير ضروري عسكرياً، وخطير إلى أبعد حدّ.

روبرت مكنامارا: كثيراً جداً ما نوقش الردع النووي تجريدياً. لقد أُعدّت استراتيجيات لمواجهة حروب افتراضية. بدت جميعها عقلانية ما دامت افتراضية واعتقدنا أننا نستطيع أن نضبط النتيجة. بهذه الطريقة نقنع أنفسنا بأن الحروب النووية يمكن تجنبها أو الحد منها أو حتى ربما كسبها. تقودني تجربتي بصفتي صانع قرار في أزمة الصواريخ الكوبية، وفيما بعد باحثاً في الأزمة، إلى استنتاج معاكس: في الأزمة العميقة غالباً ما تخرج الأمور من اليد، وبقطع النظر عما أشعل الأزمة، فإن مجرد وجود الأسلحة النووية نفسها ـ احتمال استخدامها واحتمال تصاعد النزاع ـ يصبح التهديد الأكبر. أعتقد أن أزمة الصواريخ الكوبية قد أظهرت أن لا شيء أقل من إزالة الأسلحة النووية يمكن أن يغير هذا الوضع. ولهذا لا شيء أقل من هذا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً.

أود الآن أن أُلخِّص ما تعلَّمته عن أزمة الصواريخ من تجربتي في ذلك الحدث، ومن سلسلة المؤتمرات الخمسة حول الأزمة، التي شاركت فيها خلال الفترة من 1987 وحتى 1992.

بدأت الأزمة عندما نقل السوفييت صواريخ وقاذفات نووية إلى كوبا ـ سراً وبنية واضحة للخداع ـ في صيف وبداية خريف 1962. الصواريخ كانت ستوجه نحو مدن على طول شاطئ أمريكا الشرقي، وهذا يعرّض حياة 90 مليون أمريكي للخطر. حملت الصور التي التقطتها طائرات الاستطلاع U - 2 يوم

الأحد، 14 تشرين الأول / أكتوبر، 1962، خريطة الانتشار إلى الرئيس جون ف. كينيدي للاطلاع عليها. وتولّدت لديه ولدى مستشاريه العسكريين والمدنيين أن العمل الذي قام به السوفييت هو تهديد للغرب. لذا أوكل كينيدي إلى البحرية القيام بعزل كامل لكوبا يبدأ يوم الأربعاء 24 تشرين الأول/ أكتوبر. وكذلك بدأت الاستعدادات لضربات جوية وغزو برمائي. تضمنت خطط الطوارئ في اليوم الأول من الهجوم الجوي / 1080/ طلعة جوية من الهجوم المكثف. وقدرت قوة الغزو بـ / 180/ ألف شخص في الموانئ الجنوبية الشرقية للولايات المتحدة. وبلغت الأزمة ذروتها في عطلة نهاية الأسبوع في 27 ـ 28 تشرين الأول / أكتوبر. ولولا أن الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشيف لم يعلن جهاراً في ذلك الأحد، 28 تشرين الأول، أنه شرع في إزالة الصواريخ، كنت أعتقد أنه في يوم الاثنين سوف تنصح غالبية مستشاري كينيدي العسكريين والمدنيين ببدء الهجمات.

في ختام مؤتمر أزمة الصواريخ الكوبية الثالث في موسكو، في كانون الثاني / يناير 1989، بات من الواضح أن قرارات كل واحدة من الدول الثلاث، قبل الأزمة وأثناءها وبعدها، قد تعرضت للتشويش من جراء المعلومات الخاطئة، وسوء الحساب، وسوء الأحكام. في ذلك الوقت كان بعضنا يعتقد ـ وخاصة الرئيس كينيدي وأنا ـ أن الولايات المتحدة تواجه خطراً جسيماً[45]. وقد أكد مؤتمر موسكو هذا الرأي. ولكن أثناء مؤتمر تالٍ عقد في هاڤانا، في كانون الثاني/ يناير 1992 ـ أي بعد قرابة 30 سنة على الحدث ـ علمنا أننا لم نقدر تلك المخاطر حق قدرها على نحو فظيع. فقد أخبرنا رئيس أركان حلف وارسو السابق، الجنرال أناتولي غريبكوف، عندما كنا في هاڤانا، أن القوات السوفييتية في كوبا سنة 1962 لم تكن تملك الرؤوس النووية لصواريخها ذات المدى المتوسط الموجهة إلى مدن أمريكية فحسب، بل كانت تلك أيضاً قنابل نووية ورؤوساً نووية تكتيكية[46]. في ذلك الوقت كانت وكالة الاستخبارات

المركزية قد أبلغتنا بعدم وجود رؤوس نووية في الجزيرة ـ وكان يعتقد القيِّمون على الوكالة أن الدفعة الأولى منها ستصل على ظهر سفينة روسية تدعى بولتافا.

في تشرين الثاني / نوفمبر 1992 اكتشفنا أشياء أخرى. فقد أكدت مقالة في صحيفة روسية، في ذروة أزمة الصواريخ، أن القوات السوفييتية في كوبا كانت تمتلك 162 رأساً نووياً، من بينها على الأقل 90 رأساً حربياً تكتيكياً. والأكثر من ذلك فقد ذكر أنه في 26 تشرين الأول/ أكتوبر، 1962 ـ لحظة التوتر الشديد ـ نقلت الرؤوس الحربية من مخازنها إلى مواقع أقرب إلى عرباتها توقعاً لغزو أمريكي[47]. وفي اليوم التالي تلقى وزير الدفاع السوفييتي روديون مالينوفسكي برقية من الجنرال ايسا بلييف، القائد السوفييتي في كوبا، يبلغه فيها بهذا التحرك. وأبلغ مالينوفسكي بدوره هذا إلى خروتشيف. ورد خروتشيف عليه بالموافقة الخطية. من الواضح أنه كان ثمة خطر كبير، في مواجهة هجوم أمريكي ـ وهو كما قلت كان كثيرون من أعضاء الحكومة من مدنيين وعسكريين يستعدون لتوصية الرئيس كينيدي به ـ أن تقرر القوات السوفييتية أن تستخدم أسلحتها النووية بدلاً من أن تخسرها[48].

لا نحتاج إلى التكهن بما سيجري في ذلك الحدث. ولكننا نستطيع أن نتنبأ بالنتائج عن يقين، على الرغم من أن قوة الغزو الأمريكية لم تكن مزودة برؤوس نووية تكتيكية ـ وقد حظَّرت أنا والرئيس الأمريكي ذلك بوجه خاص ـ فلم يعتقد أحد أن القوات الأمريكية إذا ما هوجمت بأسلحة نووية سوف تمتنع عن الرد نووياً. إلامَ كان سيفضي ذلك؟ إلى كارثة ماحقة[49].

أي درس ينبغي أن نستخلصه من هذه المعلومات المذهلة التي تفيد بأن انخراطنا في كارثة نووية في تشرين الأول/ أكتوبر 1962 كان وشيكاً جداً؟ إذا لم يكن الدرس واضحاً من قبل، فقد أصبح كذلك في هاڤانا عندما علمنا لأول مرة، من الجنرال غريبكوف، عن الاستعدادات لحرب نووية في حال قيام الولايات المتحدة بغزو. عند اختتام تلك الجلسة توجهت إلى الرئيس الكوبي

فيدل كاسترو، مضيف المؤتمر، بسؤالين: (آ) هل كنت على علم بذلك (أي بنشر الرؤوس النووية التكتيكية السوفييتية، وبخطط استخدامها) و: (ب) ماذا كان تفسيرك أو توقعك للتأثير المحتمل على كوبا؟ كيف كنت ترى الرد الأمريكي، وما هي التورطات المحتملة لدولتكم والعالم؟[50].

جواب كاسترو أثار القشعريرة في جسمي. أجاب:

انطلقنا من افتراض أنه إذا كان ثمة غزو لكوبا فلسوف تنشب حرب نووية. لقد تأكد لنا ذلك... وكنا مضطرين أن ندفع الثمن وهو أن نختفي[51]... هل كنت مستعداً لاستخدام السلاح النووي؟ أجل، كنت أوافق على استخدام الأسلحة النووية... كنت سأوافق على ذلك في حال حدوث الغزو الذي تتحدث عنه، باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية... لو كان السيد مكنامارا أو السيد كينيدي في مكاننا، وغُزيت بلدهما أو كانت على وشك أن تُحتل... أعتقد أنهما كانا سيستخدمان الأسلحة النووية التكتيكية[52].

كنا نأمل، الرئيس كينيدي وأنا، ألاَّ نتصرَّف كما كان سيتصرَّف كاسترو. كان من شأن قراره أن يدمِّر بلاده. ولو أننا تصرفنا بالطريقة ذاتها لكانت الأضرار في جانبنا كارثية. ولكن البشر غير معصومين عن الخطأ. نعرف أننا جميعاً نرتكب أخطاء. وفي أيامنا هذه تكاليف الأخطاء باهظة، ولكننا نحاول أن نتعلم منها. في الحرب التقليدية تكون كلفة الحياة البشرية بالآلاف. ولكن إذا كانت الأخطاء تتصل بقرارات تقضي باستخدام القوات النووية فلن يكون هناك فرصة للتعلم، لأنها ستفضي إلى تدمير دول بكاملها. لذا تراني أؤمن بقوة أن الصلة غير المحددة بوضوح ما بين الأخطاء البشرية والأسلحة النووية تحمل في طياتها خطراً جسيماً جداً لكارثة نووية محتملة[53].

التهديد بارتكاب جريمة واسعة النطاق يمكن أن يكون مبرراً أخلاقياً ـ شَرطياً على الأقل ـ أثناء فترة الحرب الباردة. ولكن بعد زوال هذه الحرب، كما سبق وأشرنا، فإن الرادع النووي لم يعد ضرورياً عسكرياً، وكريه أخلاقياً،

وخطير إلى حد بعيد. وقد صاغ الأساقفة، في سنة 1993، الخيار الأخلاقي الأساس فيما يتعلق بالأسلحة النووية بالاستشهاد بسفر من أسفار كتاب العهد القديم:

أضع الحياة أمامكم أو الموت، البركة أو اللعنة. اختاروا الحياة إذن، بحيث تعيشون ويعيش أحفادكم من بعدكم في كنف رعاية الله، تطيعون كلامه وتتمسكون به، فحياتكم متوقفة على هذا، وعلى هذا يعتمد بقاؤكم على وجه الأرض[54].

كان معظم الناس، فيما يتعلق بخطر نووي أثناء الحرب الباردة، «يختارون الحياة» شرطياً وجزئياً فحسب، بمحاولة تجنب أوضاع تصبح فيها المبادرة إلى حرب نووية منذرة بالخطر. لقد كان استخدام الأسلحة النووية غير مقبول على نحو واضح، ولكن بدون استراتيجية رادعة ـ قائمة على التهديد باستخدامها ـ كان الغرب يعتقد أنه سيواجه هيمنة شيوعية. تلك كانت المشكلة الشائكة.

لم تعد مثل هذه المشكلة قائمة في القرن الحادي والعشرين. فالحركة الشيوعية المنتشرة في أرجاء العالم ـ التي كانت تشكل تهديداً لأمننا في السابق ـ لم تعد موجودة، وباتت شيئاً من الماضي. وعلى الرغم من أن ج. روبرت أوبنهايمر Oppenheimer كان على صواب في مساواته ما بين الأسلحة النووية والموت وتشرذم العوالم، فإن لدينا الآن فرصة لاختيار الحياة عن طريق إزالة آلات الموت تلك. وما كان أخلاقياً شرطياً سنة 1983 ـ الردع النووي ـ ينبغي ألاَّ يكون مقبولاً أخلاقياً بعد الآن. لقد تغيرت ظروف السياسة الدولية بطريقة ثورية، ولكن تفكيرنا عن الأسلحة النووية والردع النووي لم يتغيرا. حان الوقت ـ ومضى وقت كافٍ ـ لإحداث تحول جذري في تفكيرنا.

الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية: الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لانتشارها

قد يجادل بعضهم بأننا نستطيع أن نتجنب هذا التحول في الاستراتيجية

عن طريق نشر نظام مضاد للصواريخ الباليستية لا يمكن اختراقه. ولكن من المؤكد أن العلاج هو أسوأ من المرض.

من بين جميع مظاهر الاتجاهات الأمريكية الوحيدة الجانب، التي هي أخطر احتمالاً على المدى الطويل، قد تكون القناعة الصلبة التي ترسخت على مدى عدة أجيال من الأمريكيين، وهي أن التكنولوجيا يمكن أن تحل أية مشكلة ومنها مشكلة الدفاع لمواجهة هجوم نووي شامل. وقد جرى الجدل حول إمكانات الدفاع الصاروخي وأوجه قصوره في صورة هائلة جوهرياً في الستينيات (عندما كانت تدعى الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية ـ ABM، وفي الثمانينيات (مبادرة الدفاع الاستراتيجي، SDI، أو حرب النجوم)، وفي التسعينيات (الدفاع الصاروخي القومي ـ NMD).

المؤيدون للدفاع الصاروخي طوال هذه الفترة كانوا يجادلون تقليدياً بأن الانتشار الوحيد الجانب للدفاع الصاروخي الأمريكي أكثر أخلاقية، ويوفر مزيداً من الأمن للأمريكيين من الاعتماد على «الدمار المؤكد المشترك». ولقد كان الرئيس رونالد ريغان من أبرز المدافعين عن النظام الصاروخي، وعمل على أن تكون مبادرته في الدفاع الاستراتيجي حجر الزاوية في السياسة الأمنية القومية للولايات المتحدة. كان تفكير ريغان تجاه هذه القضية يميل إلى أن يكون إرشادياً نظراً لأنه يحتوي على كافة عناصر وجهة النظر الأمريكية المألوفة التي يتميز بها مؤيدو الدفاع الصاروخي: (1) صدمة تجاه معرفة أن مصير أمريكا فعلياً هو في أيدي زعماء الكرملين، الذين نعتمد على تقييدهم النووي (كما أنهم يعتمدون على تقييدنا)، (2) قفزة إلى استنتاج يفيد أنه سيكون من الأكثر أخلاقية الدفاع عن الولايات المتحدة بالمعنى التقليدي من ردع هجوم نووي بالتهديد بقتل عشرات الملايين من البشر بضربة انتقامية، (3) الثقة بأن العبقرية الأمريكية والفطنة العلمية يمكنهما أن يتجاوزا الصعوبات التكنولوجية التي يقول بعضهم إنها تجعل الدفاع الصاروخي لمواجهة هجوم شامل غير ذي جدوى،

(4) الاعتقاد بأن عملنا سيراه الآخرون عملاً عقلانياً تماماً بحيث لا يتخذون أي إجراء للاعتراض عليه.

حكاية الأرضية الفكرية لريغان (وأمريكا) فيما يتعلق بالدفاع الصاروخي تناولتها الكاتبة فرانسيس فيتزجيرالد Fitzgerald بذكاء لماح في كتابها الأخير **«ثمة مخرج في السماء»**[55]. إنها تذكر أن ريغان زار في 30 تموز/ يوليو 1979، مقر قيادة NORAD، التي كانت مهمتها الأساسية إنذار القيادتين العسكرية والسياسية في حال انطلاق هجوم نووي نحو الولايات المتحدة. وبعد أن زار ريغان، بوصفه مرشحاً رئاسياً واعداً، المرافق جرت بينه وبين الجنرال جيمس هيل قائد NORAD محادثة شخصية. وأثناء تلك المحادثة بدأت تتولد فكرة الدفاع الصاروخي في ذهن ريغان. ووفقاً للكاتبة فيتزجيرالد فإن ريغان سأل هيل «ماذا يمكن فعله إذا أطلق السوفييت صاروخاً واحداً فقط على مدينة أمريكية. ويجيبه هيل بأنهم يستطيعون أن يحرفوا الصاروخ (عن اتجاهه)، ولكن لا يمكن فعل أي شيء لإيقافه». وفي رحلة العودة إلى لوس أنجيلوس قال ريغان لأحد مساعديه «لقد أنفقنا كل هذا المال، ولدينا كل ذلك العتاد، ولا نستطيع أن نفعل شيئاً لمنع صاروخ نووي من أن يضربنا. لا بد من إيجاد طريقة ما للدفاع عن أنفسنا تجاه الصواريخ النووية»[56]. هذا الوحي ـ بأن استراتيجيتنا هي لردع الهجمات النووية أكثر مما هي للدفاع لمواجهتها ـ أخذ الشعب الأمريكي والسياسيون الأمريكيون يعيدون استكشافه باستمرار.

في 8 آذار/ مارس، 1983، ألقى الرئيس ريغان خطبته الشهيرة أمام «الاتحاد الوطني للإنجيليين» واصفاً موسكو بأنها مركز «إمبراطورية الشر». وقال ريغان إن الأشرار في موسكو قادرون في أي وقت، لأسباب يقررونها، على تدمير الولايات المتحدة، ولا يستطيع رئيس الولايات المتحدة أو أي شخص آخر أن يفعل شيئاً حيال ذلك. وهكذا تهيأ المسرح، فبعد أكثر من أسبوعين بقليل، جاءت خطبته عن «حرب النجوم»، في 23 آذار/ مارس،

1983، موجهة إلى الأمة عبر التلفزة وأجهزة الراديو، وكانت هذه واحدة من أبرز معالم رئاسة ريغان.

الفكرة واللغة في ذلك الخطاب جاءتا، كما تقول فيتزجيرالد، حصراً من ريغان نفسه. فهذه كانت الكلمات التي كتبها ريغان شخصياً والتي صدمت مستشاره العلمي جورج كيورت Keyworth، وموظفيه، بمن فيهم كُتّاب خطبه.

ألا يكون من الأفضل أن نشق طريقاً يتيح لنا في النهاية ولحلفائنا أن نستخدم إجراءات دفاعية ـ ليس التهديد بالانتقام ـ لردع العدوان في العالم الحر؟... باختصار، كم سيكون من الأفضل إذا كنا نستطيع أن نشرع بالتحول من استراتيجية ردع بأسلحة هجومية إلى استراتيجية دفاع استراتيجي مستمر؟... ولكن ألا يستحق كل استثمار أن نحرر العالم من تهديد الحرب النووية؟... ألا يكون من الأفضل إنقاذ الأرواح بدلاً من الانتقام لها؟

أدعو الأسرة العلمية في هذه البلاد، التي أعطتنا الأسلحة النووية، أن توجه مواهبها نحو قضية البشرية وسلام العالم، وأن تمنحنا الوسائل للتخلي عن هذه الأسلحة المهمة منها والمنسقة[57].

بعد أربعة أيام عاد ريغان إلى رؤيته المتشائمة التي عبَّر عنها في جولته سنة 1979 في مقر قيادة NORAD. وقال في إحدى المقابلات: «أن ننظر بازدراء إلى مستقبل لا نهاية له حيث كلانا جالس هنا مع هذه الصواريخ المرعبة التي يوجهها أحدنا إلى الآخر ولا يحول دون الكارثة إلاّ عدم لجوء أحدنا إلى الضغط على الزناد ـ أمر لا يمكن التفكير فيه»[58]. إذا كان الدفاع الصاروخي لأمريكا يمكن أن يصبح حقيقة واقعة، فقد كان ريغان يميل أيضاً، كما قال مراراً، إلى مشاركة السوفييت به. وكما تُبيِّن فيتزجيرالد كانت آراء ريغان ذات تأثير عاطفي عميق وتلقى، كما نعلم، صدى لدى جانب كبير من الشعب الأمريكي.

ما الخطأ في هذا الشعور، في هذه الرغبة في الهروب من تعرض الأسلحة النووية للهجوم عن طريق تجسيد جديد لأنظمة دفاعية قديمة الطراز؟

أولاً من حيث جدواها: لم يظهر أي درع دفاعي لمواجهة الصواريخ جدوى في مواجهة هجوم حاسم واسع النطاق. «إنه أشبه بمواجهة زخّات كبيرة من الرصاص بمثلها». وينجم عدم الجدوى أو الافتقار إلى الفاعلية، إلى حد بعيد، عن أن هذا النظام لا ينبغي أن يكون أداؤه كاملاً فحسب، ولكن أن يكون كاملاً دون أن يُجرب بالكامل. وهذا لا يمكن أن يتم لأن من شأنه أن يثير استنفار العالم ـ وخاصة إذا كان يجرب في الفضاء على درع يفترض أنه لا يخترق ـ وسيظهر وكأنه استعداد للهجوم.

ثانياً، وهذا من دواعي المفارقة، أن إعداد دفاع صاروخي واسع النطاق يؤدي إلى سباق تسلح بالأسلحة الهجومية. فمنذ الستينيات حتى وقتنا الحاضر أظهر العلماء أن من الأسهل بكثير مواجهة نظام دفاع صاروخي معاد، إذا ما جرى تطوير نظام كهذا أصلاً، ببناء هجومي وبوسائل تتغلب على دفاعات الخصم بدلاً من درع دفاعي خاص مماثل[59]. وهكذا فإن نشر أنظمة دفاعية واسعة النطاق، أو التهديد بذلك، سيحفز سباقاً للتسلح بالأسلحة الهجومية (ومن ذلك الأسلحة ذات عناصر الاختراق) وهو ما سيرفع من وتيرة التهديد النووي بدلاً من تخفيضها.

ثالثاً، إن تكنولوجيا الدرع الدفاعي الصاروخي هي تكنولوجيا بالغة التطور، وتعتبر من الأسرار القومية المحمية بشدة. ومنح هذه التكنولوجيا، إذا ما توفرت، إلى خصم نووي محتمل يعرف أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية هجومية أيضاً (وكذلك لأغراض تجارية) أو غير متوقع إلى حد بعيد.

من المفهوم أن الأمريكيين ينظرون إلى الدفاع الصاروخي على أنه حل لمعضلات التدمير المتبادل المؤكد. ومع هذا فإن «صيغة هروب» من التعرض للسلاح النووي عن طريق دفاع صاروخي هي مجرد نفي للصفات الخاصة المقتصرة على الأسلحة النووية: هي أولاً مختلفة عن الأسلحة التقليدية، وهكذا لا يمكن أن تستخدم كما تستخدم الأسلحة التقليدية، وثانياً، لا يمكن

الدفاع لمواجهتها بالأسلوب المعتاد. وقد حذر جوزف ناي مما أسماه «التفكير الأخلاقي المعوق» تجاه الدفاعات الصاروخية، ملاحظاً أن «الأخلاقية تجاه مبادرة كهذه سوف تعتمد على النتائج وليس على الحوافز. قد يكون «من الأفضل أن تدافع بدلاً من أن تنتقم» ولكن هذا يصح فقط إذا كانت نتائج محاولة الدفاع لا تزيد عن خطر نزاع نووي في الوقت نفسه»[60]. ولكن هذا بالضبط ما تحقق عن طريق مواصلة الدفاعات الصاروخية الواسعة النطاق: خطر متزايد في سباق التسلح، وعدم استقرار، وحتى حرب نووية.

روبرت مكنمارا: في الجزء التالي من ولايتي وزيراً للدفاع بات لديَّ خبرة واسعة بالتناقض الشديد للدفاع الصاروخي وهي أن: جهود الدفاع عن مدن أحد الطرفين لمواجهة هجوم صاروخي واسع النطاق، التي تبدو لبعضهم تفوق جهود الردع عن طريق قدرة التدمير المشترك المؤكد، كانت معاكسة للنتيجة المرجوة. وخلال تلك الفترة بالذات، 1966 ـ 1967، بدأت أفكِّر جدياً في الفائدة المرجوة من السعي إلى تحقيق اتفاقية رسمية مع الروس لتحديد الدفاعات الصاروخية، بحيث نستطيع أن نحد من سباق التسلح بالأسلحة الهجومية وما يرافقه من عدم استقرار.

في تشرين الثاني / نوفمبر 1966، كنت أنا ونائب وزير الدفاع سايروس فانس في أوستن، ولاية تكساس، لمقابلة الرئيس ليندون جونسون في مراجعة ميزانية الدفاع للسنة المالية القادمة، في ذلك الوقت كان لدينا صور استطلاعية تبين أن الروس بدؤوا ينشرون نظام دفاع مضاد للصواريخ البالستية ABM حول موسكو. وافترضنا الآن أنه عندما يتحقق نشر هذا النظام حول موسكو فإن الروس سيعتبرون هذا خطوة أولى نحو نشر النظام على مستوى البلاد. (أميل الآن إلى الاعتقاد بأن هذا الافتراض لم يكن صحيحاً). ورداً على ذلك، وبدون العودة إلى السلطة التنفيذية، خصص الكونغرس الاعتمادات اللازمة لنشر نظام دفاع صاروخي أمريكي. وكنت معترضاً على هذا لأنه بدا من الواضح أن رد

الفعل المناسب على نشر السوفييت لنظام ABM، في ضوء واقع الردع النووي، سيكون بناء المزيد من القوات النووية الهجومية الأمريكية للتعويض عن أية خسائر محتملة (بسبب الدفاعات السوفييتية) في قدرتنا على الاختراق وصولاً إلى أهدافنا.

بيد أن موقفي لم يكن سهلاً، لأن بعض العلماء النوويين، وخاصة ادوارد تيللير ـ «أبو القنبلة الهيدروجينية» ـ قد أقنع بعض رؤساء الأركان وبعض أعضاء الكونغرس «بأنكم لا تستطيعون إعادة أي جنّي (نووي) ثانية إلى الزجاجة. كل ما بوسعكم أن تفعلوا هو أن تخلقوا بعض الجان الجدد، وأن يكون هؤلاء أفضل وأكثر فائدة[61]. واستطعت إقناع الرئيس جونسون إيقاف مشروع ABM حتى تتاح لنا فرصة لاستطلاع رأي الروس فيما إذا كانوا مستعدين لتقارب مشترك ـ أي لإجراء ترتيب حول قيود مشتركة على كل من أنظمة الدفاع الصاروخي ABM والأنظمة النووية الهجومية.

دللت اتصالاتنا الأولية مع الروس على أنهم عازفون تماماً عن اتخاذ أية قيود على الدفاع عن الوطن. اندفعنا نحو المباحثات بأسرع وقت ممكن، ولكن الروس رفضوا أن يتزحزحوا. وأخيراً تم في حزيران/ يونيو 1967، ترتيب لقاء بين الرئيس جونسون ورئيس الوزراء السوفييتي أليكسي كوسيغين في مدينة غلاسبورو، ولاية نيوجرسي، التي كانت تقع في منتصف الطريق ما بين واشنطن ونيويورك، حيث حضر كوسيغين جلسة من جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة. تطرق الرئيس إلى مسألة الدفاع الصاروخي مع كوسيغين في صباح 23 حزيران/ يونيو، وعند نقطة من نقاط النقاش، استشاط غضباً وغيظاً من كوسيغين لصده جميع محاولاته لوصف الحاجة إلى تطوير قيود مشتركة على الدفاعات الصاروخية بحيث قال أخيراً: «بوب، أسألك كرمى لله أن تخبر كوسيغين ما الخطأ في خطتهم». وهكذا قلت لرئيس الوزراء السوفييتي إذا سرتم قُدُماً في نشر النظام المضاد للصواريخ البالستية فإن ردنا لن يكون، وينبغي ألاّ

يكون، نشر نظام مشابه. فهذا عكس ما هو مطلوب. لن نقوم بذلك. وتابعت قائلاً: ليس في مصلحتنا أو مصلحتكم الآن أن نقوم بذلك. الطريق إلى إيقاف ذلك هو لكلينا أن نتفق اليوم على الدخول في محادثات تنتهي إلى معاهدة تحظر انتشار الأنظمة الصاروخية المضادة للصواريخ البالستية الواسعة النطاق». هنا غضب كوسيغين حقاً. وصعد الدم إلى وجه هذا الزعيم الروسي القليل الكلام عادة، وانتفخت عروقه وضرب الطاولة بعنف قائلاً: «الدفاع أخلاقي، الهجوم غير أخلاقي!». كان هذا ما يؤمن به حقاً[62].

ولكن الروس اقتربوا في النهاية من وجهة نظرنا. وفي 26 أيار/ مايو، 1972، تم التوقيع على معاهدة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ ABM، التي أدت بعد ذلك بوقت قصير إلى أول تقييد على الأسلحة النووية الهجومية. وكان «الجوهر التاريخي» لهذه المعاهدة، كما لاحظ الصحفي جون نيوهاوس أن «كل طرف سلَّم بحق الدفاع عن مجتمعه وأراضيه تجاه أسلحة الطرف الآخر النووية». وأنا أوافق على تقييم نيوهاوس بأن «معاهدة ABM هي العمود الفقري لنظام مراقبة الأسلحة الساري اليوم، وهو الذي يعتمد عليه العالم»[63]. وقد علمنا بعد بضع سنوات أن المباحثات في غلاسبرو كانت مفيدة، بل كانت تحضيراً ضرورياً لمعاهدة ABM. في ذلك الوقت انقسم المكتب السياسي نفسه حيال مسألة الدفاعات الصاروخية. وقد ذكر كوسيغين عندما عاد إلى موسكو أن إدارة جونسون ليست مقتنعة باتفاقية تتناول الدفاع المضاد للصواريخ البالستية فحسب، بل إن مثل هذه الاتفاقية يمكن أن تفتح الباب أمام معاهدات ثنائية تحد من الأسلحة الهجومية كذلك[64].

هذا ما ساعد على توكيد وجهة النظر القائلة: يمكن أن يتحقق الكثير بالموافقة على العمل **جماعياً** على معالجة الدفاعات الصاروخية، بالحد منها أو حظرها، في حين أنه لا يتحقق شيء سوى الشك وعدم الاستقرار من اللجوء إلى هروب وحيد الجانب عبر دفاع صاروخي من التعرض للخطر النووي. هذا

ما تعلمه الروس وتعلمته الولايات المتحدة منذ أكثر من ربع قرن.

مع دخولنا القرن الحادي والعشرين يبدو أننا عدنا ندور ثانية في حلقة من الجدل حول أساسيات تتعلق بالدفاع الصاروخي. في سنة 1997 أقرت الولايات المتحدة خطة تعرف باسم «ثلاثة + ثلاثة». وفقاً لهذا الترتيب سوف تمضي الإدارة ثلاث سنوات في تصميم وتجربة نظام صاروخي يمكن أن ينشر في ثلاث سنوات أخرى، أي في سنة 2003، إذا تمت الموافقة عليه. وسوف يتكون هذا النظام من بضع عشرات من المعترضات الأرضية يفترض أن تكون قادرة على صد صواريخ تطلق على الولايات المتحدة من دول تدعى الدول الفظة (مثل كوريا الشمالية أو العراق) أو تُطلق بالصدفة من جانب دول مثل روسيا أو الصين[65]. وقد أعلن المرشح الرئاسي جورج بوش أنه غير راضٍ عن هذا الاقتراح، ففي أيار/ مايو سنة 2000 قال: «أنوي، عندما اكون رئيساً، أن أطوِّر وأنشر نظام دفاع صاروخي فعال في أقرب وقت ممكن لحماية المواطنين الأمريكيين من هجمات تجري بالصدفة أو هجمات ابتزازية من جانب دول شريرة»[66]. ثم أشار فيما بعد إلى نظام يحمي جميع الولايات الخمسين وكذلك يحمي حلفاءنا[67]. وبعد تجربة فاشلة جرت في 8 تموز/ يوليو 2000، أعلن الرئيس بيل كلينتون عن وقف جميع خطط الدفاع الصاروخي، وترك القرار بشأنها إلى الإدارة التالية. الآن وقد أصبح جورج بوش (الابن) رئيساً فقد بات عليه الإجابة على سؤال جوهري: هل ينبغي متابعة دفاع صاروخي قومي أم لا ـ وإذا كان الجواب بالإيجاب فأي نوع من الدفاعات؟ ـ هذا يمكن أن يُلغي عملياً اتفاقية ABM لسنة 1972. وعليه أن يأخذ بالحسبان احتمال تجاوز حتى الدول الشريرة لمثل هذا الدفاع بوسائل تساعد على التسلل.

كان رد الفعل في أرجاء العالم إزاء النشاط الأمريكي الأخير حول الدفاع الصاروخي متشككاً بشدة. فالروس رأوا أن الولايات المتحدة تتجه نحو إلغاء معاهدة ABM، التي يعتبرونها على حد تعبير وزير الخارجية الروسي إيغور

إيڤانوف «حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي»[68]. ويتابع إيڤانوف «إذا كانت الولايات المتحدة تنسحب **إفرادياً** من معاهدة ABM، فلن تعود روسيا ملزمة بالتزاماتها في تقليص الأسلحة الاستراتيجية، وكذلك فإن عملية نزع السلاح النووي ذاتها سوف تؤجل، إذا لم تلغ[69]. وصدرت إدانة أقوى من جانب المؤسسة العسكرية الروسية؛ فقد وصف وزير الدفاع الروسي إيغور سيرغييف خطط الدفاع الصاروخي الأمريكي على أنها جزء من مسعى إلى «الهيمنة الاستراتيجية»[70]. ووصف الجنرال ليونيد إيڤاشوف، الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية، ادعاء أمريكا بأنها في خطر من هجوم نووي من جانب «دول شريرة» بأنه أشبه «بحكايا الجنيات» الخرافية القصد منه تحقيق هيمنة عالمية[71]. واقترح الروس بدلاً من ذلك نظام دفاع صاروخي محدود لا يلغي «معاهدة ABM» المعدلة[72]. واتخذت خطوات أولية لإقامة «مركز مشترك لتبادل المعلومات» في موسكو يعطي تحذيراً مبكراً مشتركاً بوجود صواريخ منطلقة إلى كلٍّ من واشنطن وموسكو[73].

وجاء رد الصينيين أشد قساوة في إدانتهم لمتابعة الولايات المتحدة لدرع صاروخي محدود. إذ إن مجرد انتشار صغير، بزعم الحماية من هجمات «الدول الشريرة»، سيكون كافياً لإبطال مفعول الردع الصيني الكامل لقرابة 20 صاروخاً قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة. وقد حذر شازوكانغ، المدير العام لدائرة مراقبة التسلح ونزع السلاح في وزارة الخارجية، أن مثل هذا الانتشار الأمريكي سوف يؤدي إلى توسع الصين في قواتها النووية، بل وقد يجبر الصين على إعادة النظر في اتفاقيات مراقبة التسلح القائمة التي وقعتها «مثل معاهدة منع الانتشار»[74].

كذلك لم يكن حلفاء الولايات المتحدة متحمسين. فقد قال وزير خارجية كندا، لويد أكسو ورثي: «لقد عبرنا عن قلق شديد جداً بأن أي تحريك للدفاع الصاروخي القومي يلغي معاهدة ABM سيكون عملاً خاطئاً. لا نريد أي شيء

من شأنه أن يزيد من تسريع القدرة الصاروخية»[75]. وحث وزير الخارجية الفرنسية هيوبير ڤيدرين Védrine الأمريكيين «على ألاّ يكونوا غير متجانسين ما بين التهديد واحتمالات عدم الاستقرار»[76].

قدّم وليام بيري، وهو وزير أمريكي سابق للدفاع، الانتقاد التالي للرؤية الأحادية الضيقة التي تتميز بها مطالب الولايات المتحدة بدرع دفاعي صاروخي واسع النطاق. يعتقد بيري أنه لا يجافي الحكمة إذا سألنا: هل الدفاع الصاروخي مفيد ليكون سياسة ضمان لمواجهة «دولة شريرة»، وعلينا أن نسأل أيضاً «سؤالين جوهريين»: (1) هل سيكون الضمان شاملاً؟ بمعنى: هل سينجح الدفاع؟ و(2) كم ستكلف هذه السياسية؟ ـ آخذين بالحسبان الكلفة المادية بالدولار والتكاليف الجيو سياسية»[77]. إجابة بيري على هذين السؤالين لا تركز على رد فعل روسيا، الذي يتوقع أن يكون سلبياً جداً ويمكن الالتفاف عليه، بل تركز على الصين من برنامجها للأسلحة الاستراتيجية، مستخدمة انتشار الدفاع الصاروخي ذريعة. ثانياً سوف يزيد التوتر في مضيق تايوان بشدة، إضافة إلى ضغط على الولايات المتحدة لتزويد تايوان بالقدرة على نشر دفاعات صاروخية. ثالثاً، سوف تزيد الهند من قواتها النووية، بعد أن يستنفرها النشاط الصيني، وكذلك ستفعل باكستان رداً على الهند. ويحذر بيري: «هذا ليس سيناريو أسوأ حالة. أعتقد حقاً أنه النتيجة **المحتملة** في منطقة آسيا ـ المحيط الهادي لنشر الدفاع الصاروخي القومي»[78]. ويوصي بيري بألاّ نقوم بأي عمل انفرادي بشأن الدفاع الصاروخي، بل أن نعمل بدلاً من ذلك بالتعاون مع الروس والصينيين إذا كنا نعتقد حقاً أن «الدول الشريرة» تشكل حقاً تهديداً نووياً. وإذا كانت مثل هذه الجهود التعاونية ستفشل، فسيظل بوسع الولايات المتحدة أن تنظم جهداً متعدد الأطراف لتدمير الأسلحة الهجومية، بوسائل تقليدية، قبل أن تصبح جاهزة للعمل.

كتب سيغموند فرويد أن تحديد خصائص وَهْمٍ ما ليست أنه غير محتمل،

بل إنه بالأحرى نتيجة لرغبة غير مكتملة[79]. وهكذا الحال مع أمريكا ومسعاها الدوري لتجهيز «درع» يجعلها تنجو من مصير باقي الدول على الأرض: التعرض لكارثة نووية. وبقدر ما تكون الرغبة جامحة، كما يرى فرويد، يكون الميل نحو المساهمة في الوهم أعظم. ومن الواضح أن كثيراً من الأمريكيين الذين لم يصابوا بأذى في القرن العشرين في المذابح التي شملت أجزاء أخرى من العالم، يستاؤون كثيراً من احتمال تعرضهم للأذى ويتمنون أن يقع في مكان آخر.

وكما أكد فرانسيس فيتزجيرالد فإن هذا الوهم الخاص بالأمان من هجمات صاروخية نووية واسعة النطاق يتفاعل بقوة مع فكرة «الاستثنائية الأمريكية» ـ الفكرة التي تقول إن أمريكا مختلفة بعض الشيء عن باقي دول العالم[80]. الاستغراق في هذا الوهم يفضي إلى حالة أخرى تقوم فيها الولايات المتحدة بدور «القوة العظمى الشريرة»: أمريكا انفرادية، انتصارية، تريد أن تستغرق في أوهامها على حساب أمن المجموعة الدولية الأكبر. ولكن لا مفر انفرادياً من التعرض للخطر النووي. والتخلص من السلاح النووي هو الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق.

الإمبراطور ليس لديه ملابس:
عدم الجدوى العسكرية للأسلحة النووية

روبرت مكنامارا: بعد فترة قصيرة من تسلمي منصب وزير الدفاع سنة 1961، استنتجت أن الأسلحة النووية عديمةُ الجدوى من الناحية العسكرية، خلا أنها تردع خصماً ما عن استخدامها. ومع أنني أعتقد أن الرئيسين كينيدي وجونسون يتفقان معي في هذا الرأي، فقد كان من المستحيل على أي واحد منا أن يصرح بمثل هذه الآراء علانية لأنها كانت مخالفة تماماً لسياسة الولايات المتحدة وحلف «الناتو» الراسخة.

بعد مغادرتي لوزارة الدفاع أصبحت رئيساً للبنك الدولي. وخلال الفترة من 1968 وحتى 1981 كان من غير المسموح لي، بوصفي موظفاً في مؤسسة دولية، أن أعلق علانية على قضايا تتعلق بالأمن القومي الأمريكي. وبعد اعتزالي من البنك، بدأت أفكر كيف يسعني، بعد خبرة سبع سنوات وزيراً للدفاع أن أساهم في فهم قضايا بدأت بها خدمتي الحكومية.

في ذلك الوقت كان قد قيل وكُتب الكثير عن: كيف يمكن للولايات المتحدة أن تكون قادرة، على «أن تدخل وتكسب حرباً نووية» مع السوفييت، ولماذا؟ وهذا ما كان يتضمن بالطبع أن يكون للأسلحة النووية استخدام عسكري: أي إنها يمكن أن تُستخدم في معركة محقِّقة مكسباً أقصى لمن يملك القوة الكبرى أو يستخدمها بمقدرة فائقة، ويلتزم بقيود استراتيجية القتال العسكري النووي. ولما كنت قد درست هذه الآراء، فقد قررت أن أُعلن بعض المعلومات التي كنت أعرف أنها خلافية، ولكنني شعرت بالحاجة إلى أن أُبيِّن الحقيقة في تلك المناقشات غير الواقعية على نحو مطرد حول الاستخدام العسكري المزعوم للأسلحة النووية.

وهكذا في سنة 1983 نشرت مقالة في مجلة «الشؤون الخارجية» تتلخص جزئياً بما يلي:

بعد أن أمضيت سبع سنوات وزيراً للدفاع أتعامل مع مشكلات أطلق لها العنان تفاعلُ السلسلة النووية الأولى منذ أربعين سنة خلت، فإنني لا أؤمن أن بوسعنا أن نتجنب الخطر الجدي وغير المقبول لحرب نووية حتى ندرك ـ حتى نضع جميع خططنا العسكرية، وميزانيات دفاعنا وانتشار أسلحتنا ومفاوضات التسلح وفقاً لهذا الإدراك ـ بأن **الأسلحة النووية لا تخدم غرضاً عسكرياً مهما كان. إنها عديمة الفائدة كلياً ـ باستثناء أنها تردع خصماً عن استخدامها.**

هذا هو رأيي اليوم. وقد كان نفسه في الستينيات.

في ذلك الوقت، في محادثات خاصة مطولة مع رئيسين متتاليين ـ كينيدي

وجونسون ـ كنت أوصي، بدون أهلية، ألاَّ يبادرا أبداً، تحت أية ظروف، إلى استخدام الأسلحة النووية، وأحسب أنهما وافقا على توصيتي[81].

لم تتحول المقالة إلى قضية خلافية فحسب، بل إلى قضية ملتهبة بكل معنى الكلمة. أُتهمت كتابياً وشخصياً ـ وخاصة في أوروبا ـ بتخريب منفرد لرادع الغرب النووي. والحق أن ما كنت أدمره ـ على الأقل هذا كنت ما أقصد ـ هو **وهم** الرادع النووي. أشرت إلى أنني عندما كنت وزيراً للدفاع (وأعتقد خلال جميع الإدارات المتعاقبة) لم يكن ثمة رئيس أمريكي، ضمن أية ظروف يمكن تخيلها، يمكن أن يُفوِّض باستخدام الناتو لقواته النووية رداً على هجوم تقليدي من قبل قوات حلف وارسو في أوروبا. لماذا؟ لأن هذا سيكون عملاً غير مسؤول تماماً. خلافاً لكل ما يقال عن القتال النووي وكسب الحروب النووية، لا يتوفر لأي رئيس الحد الأدنى من الثقة بأن التصعيد يمكن السيطرة عليه. ولذا فإنه ما كان ليفوض باستخدام الأسلحة النووية حين يكون الأثر الوافر الاحتمال الدمار الكارثي للولايات المتحدة.

في الحقيقة، يمكن أن يقال بخصوص سياستنا النووية الثابتة على مدى 40 سنة تقريباً: **إن الإمبراطور يفتقر إلى الملابس**. لا أعتقد أنه بعد سنة 1960، وهي السنة التي حصل فيها السوفييت على قوة رادعة قابلة للبقاء، فكر أحد من رؤسائنا العشرة ـ دوايت أيزنهاور، جون كينيدي، ليندون جونسون، ريتشارد نيكسون، جيرالد فورد، جيمي كارتر، رونالد ريغان، جورج بوش، بيل كلينتون، جورج و. بوش ـ في المبادرة إطلاقاً بضربة نووية على خصم مجهز على نحو مماثل يمكن أن تصل إلى حد الانتحار. والمبادرة إلى استخدامها على خصم غير نووي سيكون غير ضروري عسكرياً، ولا يمكن الدفاع عنه سياسياً، ومرفوض أخلاقياً.

في سنة 1983 صدمت هذه الفكرة كثيرين في الولايات المتحدة والغرب بوصفها مغايرة لتفكير الكثيرين وغريبة. ولكن كان هذا يعود إلى أن كثيرين ممن

عملوا في كادر القيادة النووية المتسلسل في الغرب كانوا يخفون قناعاتهم الحقيقية تجاه استخدام الأسلحة النووية، بسبب التزامهم المهني لسياسة «الناتو» القائمة على الاستخدام المحتمل أولاً للأسلحة النووية في مواجهة هجوم تقليدي لحلف وارسو في أوروبا.

ولكي نقدر لماذا «يفتقر الإمبراطور إلى ملابس» ـ لماذا لا يوجد زعيم غربي عاقل يبادر إلى حرب نووية ـ من المفيد أن نصف آراء، القادة العسكريين المسؤولين عن التعامل مع الواقع **العملي** للردع النووي، وليس التعامل مع نظريته أو «لاهوته» كما يقال أحياناً. لقد وصف الجنرال ج. لي بتلر، وهو قائد سابق للقوات الاستراتيجية الأمريكية (أعلى مسؤول عسكري أمريكي فيما يتعلق بالأسلحة النووية) بعناية فائقة فهمه كيف يصبح الردع النووي يشبه شيئاً مثل الوحش فرانكشتاين في لحظات الأزمة:

من الصحيح تماماً أن نستنتج أن وجود الأسلحة النووية يستلزم الحذر الشديد. كما يصح أيضاً القول إن الردع يتمتع بهذه الخاصية المتميزة: إنه يعمل على أفضل وجه عندما تكون حاجتك له أقل. في فترات الهدوء النسبي، يمكنك أن تشير بفخر إلى الردع وتقول: «انظر إلى روعة عمله!». وفي لحظات الأزمة الشديدة لا يصبح غير مناسب فحسب، بل إن كل ما يرافقه ـ بناء القوات، وحالات الاستنفار القصوى ـ يقلب الصورة تماماً عاليها سافلها. ما إن تدخل في أزمة حتى تتلاشى أفكار الردع، وتجد نفسك تتعامل مع العوارض الكلاسيكية غير المتوازنة للأزمة... وإنها لمعجزة إن استطعنا النجاة من هذه الفترة بدون نزاع نووي... أود أن أسألكم أن تعكسوا التجربة الإنسانية الفردية البحتة للتورط في قرارات يمكن أن تؤدي إلى حرب نووية... وقد توصلت إلى استنتاج أنه من الخطأ أخلاقياً لأي إنسان ألاَّ يثير قضية بقاء الكون... لا يوجد أمن مع الأسلحة النووية. إنها لعبة الحمقى[82].

لقد تعلم بتلر بقسوة من تجربته. لم يستطع أن يقدر جسامة مسؤولياته

تجاه المراقبة الدقيقة، أو يتوقع أن يمارس أية عملية تؤدي إلى حرب نووية. وعندما يسترجع بتلر تجربته يتوصل إلى قناعة بأن ذلك الوضع، الذي يعرفه العالم بالعبارة الصماء «الردع»، كان في الواقع ميثاق انتحار قومي مشترك بين الولايات المتحدة وروسيا. وما جعله من الناشطين في الدعوة إلى إزالة الأسلحة النووية هو الوضع، غير القابل للتعليل، الذي اعتاد أن يواجهه كل يوم بوصفه قائد القوات الاستراتيجية الأمريكية التي ما تزال موجودة حتى الآن، مع أن ظروف الحرب الباردة التي أوجدتها قد اختفت.

هذا هو السبب الجوهري ـ اللاعقلانية البالغة وخطر الردع النووي ـ الذي جعل كثيراً جداً من القادة العسكريين والمدنيين السابقين يتبنون العودة إلى عالم خال من الأسلحة النووية هدفاً نهائياً. فعلى سبيل المثال ثمة أربعة تقارير غير محظورة (ولكنها غير موزعة على نطاق واسع) كتبها خبراء أمنيون نافذون، توصي جميعها بإجراء تغييرات واسعة في الاستراتيجيات النووية وتخفيضات شديدة في مستويات القوة.

- حمل عدد ربيع سنة 1993 من مجلة «الشؤون الخارجية» (فورين أفيرز Foreign Affairs) مقالة وضعها رئيس هيئة الأركان العامة المتقاعد، الأدميرال وليام ج. كرو Crowe الابن، استنتج فيها أنه في الوقت الذي ندخل فيه القرن الحادي والعشرين، تستطيع كل من الولايات المتحدة وروسيا أن تخفضا قواتهما النوويتين الاستراتيجيتين بمقدار 1000 ـ 1500 لكل منهما. ثم توسعت المقالة لتصبح كتاباً شارك في تأليفه ملك جورج بندي وسيدني دريل، تحت عنوان: «تخفيض الخطر النووي: الطريق بعيداً عن الهاوية» أضاف فيه المؤلفان «ولا حتى المستوى الأدنى (1000 ـ 1500) ممكن في بداية القرن الحادي والعشرين»[83].

- في كانون الأول / ديسمبر سنة 1995 أصدر «مركز ستيمسون» في واشنطن دي. سي. تقريراً بعنوان «وضع نووي متطور» وقعه أربعة من كبار الضباط

الأمريكيين المتقاعدين، من بينهم الجنرال أندرو غودباستر، المساعد العسكري للرئيس أيزنهاور، والذي أصبح فيما بعد القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا. وقد أوصى التقرير بالتحرك عبر سلسلة من أربع مراحل نحو «هدف إزالة» الأسلحة النووية[84].

- في آب / أغسطس 1996 أصدرت لجنة كانبيرا، المكلفة من قبل رئيس الوزراء الأسترالي پول كيتينغ تقريرها بشأن «إزالة الأسلحة النووية». وقد أوصى التقرير بـ «برنامج لإيجاد عالم متحرر تماماً من الأسلحة النووية»[85]. ومن بين أعضاء اللجنة: ميشيل روكار، رئيس وزراء فرنسا السابق والحائز على جائزة نوبل للسلام سنة 1995، وأحد مصممي القنبلتين الأصليتين اللتين أُلقيتا على اليابان، والفيلد مارشال لورد مايكل كارڤر، رئيس الأركان السابق لهيئة أركان الدفاع البريطانية، والجنرال ج. لي بتلر، قائد سابق للقيادة الجوية الأمريكية الاستراتيجية، وروبرت مكنامارا. وجاءت توصيات لجنة كانبيرا بالإجماع.
- في سنة 1997 أصدرت الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم تقريراً يؤكد أن تخفيض الولايات المتحدة وروسيا لقواتهما، في غضون بضع سنوات، إلى مستوى 2000 رأس حربي لكل منهما «ينبغي أن يتحقق بسهولة ضمن إطار بناء القوات الاستراتيجية القائمة والمتوقعة لكلا الطرفين»[86]. وأوصى التقرير بالتحرك تدريجياً إلى ألف رأس حربي لكل جانب ثم إلى «300 رأس فقط لكل منهما»[87].

ينبغي تأكيد أن هذه التقارير قد وضعت من قبل مختصين يمثلون الوضع السائد من: سياسيين، وقادة عسكريين، وقادة دفاع مدني، وعلماء وأكاديميين من مختلف أرجاء العالم.

إضافة إلى ذلك فإن الاستنتاج الذي خلصت إليه هذه اللجان الموقرة لم يكن مفاجأة؛ فعلى مدى السنوات العشرين الماضية عبّر عدد متزايد من الخبراء

العسكريين وخبراء الأمن المدني عن شكوكهم فيما يختص بالاستخدام العسكري للأسلحة النووية. وهذا ما قالوه:

- في سنة 1982 عبّر خمسة من أعضاء هيئة أركان الدفاع البريطانية السبعة عن إيمانهم بأن المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية، وفقاً لسياسة الناتو، سوف يؤدي إلى كارثة. وقال اللورد لويس مونتباتن، رئيس هيئة الأركان من 1959 ـ 1965 قبل وقت قصير من اغتياله سنة 1979: «أستطيع أن أرى بصفتي رجلاً عسكرياً عدم فائدة الأسلحة النووية»[88]. وكتب الفيلد مارشال لورد مايكل كارتر، رئيس هيئة الأركان من الفترة 1973 ـ 1976، يقول سنة 1982 إنه كان معارضاً كلياً لمبادرة الناتو إلى استخدام الأسلحة النووية[89].

- أوضح هنري كيسنجر. متحدثاً في بروكسل سنة 1979، عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة لن تبادر أبداً إلى ضربة نووية على الاتحاد السوفييتي، مهما كان الاستفزاز. وقال: «إن حلفاءنا الأوروبيين ينبغي ألاّ يسألونا باستمرار أن نضاعف الضمانات الاستراتيجية التي ربما لا نستطيع أن نعدها أو إذا كنا نعدها، ينبغي ألاّ ننفذها لأننا إذا فعلنا ذلك نخاطر بدمار الحضارة»[90].

- قال ميلڤين ليرد، وزير الدفاع في عهد الرئيس نيكسون، سنة 1982 «إنه خيار الصفر النووي العالمي مع تعديل بسيط ينبغي أن يكون هدفنا... هذه الأسلحة... عديمة الفائدة للأغراض العسكرية»[91].

- أخبر مستشار ألمانيا الغربية السابق هيلموت كول هيئة الإذاعة البريطانية BBC سنة 1987: «الرد المرن [استراتيجية الناتو الداعية إلى استخدام أسلحة نووية رداً على هجوم لحلف وارسو بقوات غير نووية] هراء. فهو ليس مما انقضى أوانه فحسب، بل هراء... الفكرة الغربية التي بزغت في الخمسينيات والتي تقول إننا ينبغي أن نرغب باستخدام الأسلحة النووية أولاً، كي نعدل ما سُمِّي عجزنا التقليدي، لم تقنعني أبداً»[92].

- الأدميرال نويل غيلر Gayler، القائد السابق لجميع القوات الأمريكية في المحيط الهادي، علّق سنة 1987 فقال: «لا يوجد استخدام معقول لأي من قواتنا النووية. الاستخدام المعقول الوحيد هو ردع خصومنا عن استخدام القوات النووية»[93].
- طرح الجنرال لاري ويلش، رئيس الأركان الأمريكية الجوية السابق، والقائد السابق للقيادة الجوية الاستراتيجية، فكرة مشابهة في هذه الكلمات: «اعتمد الردع النووي على شخص ما يؤمن بأنك سوف تقترف عملاً غير عاقل تماماً إذا فعلت»[94].
- في تموز / يوليو 1994 أوضح الجنرال تشارلز آ. هورنر، الذي كان في حينه رئيساً لأركان قيادة الفضاء: «السلاح النووي منسق. أود أن أتخلص من هذه الأسلحة جميعاً»[95].
- في كانون الثاني / يناير سنة 1996 أعلن 19 ضابطاً أمريكياً متقاعداً و42 أميرالاً وجنرالاً من دول أخرى في العالم عن تأييدهم لإزالة كاملة للأسلحة النووية[96].

في شباط / فبراير 1998 أعلن 119 رئيس دولة وقادة مدنيين رفيعي المستوى ـ من بينهم هيلموت شميدت، وميشيل روكار، ورئيس وزراء بريطانيا السابق جيمس كالاهان، وجيمي كارتر ـ عن تأييدهم لإزالة الأسلحة النووية.

هكذا أجمع كثير من القادة المدنيين والعسكريين على أنهم منذ توليهم لمسؤوليات نووية لم يعتبروا أبداً الأسلحة النووية «أسلحة» أبداً. معترفين بأن استخدامها سيؤدي بالتأكيد إلى تصعيد لا يمكن السيطرة عليه، وينتهي بكارثة نووية تُحيق بالحضارة. وهم بوصفهم أصحاب قرار مسؤولون لم يبادروا إلى استخدام الأسلحة، بل إنهم كانوا في حالة ارتباك وفزع لأن التراسانات والاستراتيجيات النووية للولايات المتحدة وروسيا ظلت، بعد انقضاء الحرب

الباردة، مشابهة جداً من استراتيجيات الحرب الباردة. وما يبدو الآن ظاهراً هو حالة عطالة وجمود وفشل مزدوج في القدرة على التخيل: إخفاق في تخيل الكارثة التي يمكن أن تقع نظراً لسوء الفهم والتفكير، أو لسوء الحساب؛ وإخفاق في تخيل الطرق الآمنة والملائمة لعالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الطريق إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية

في بداية الثمانينيات، أثناء الضجة في الولايات المتحدة حول ضبط التسلح النووي، و«حرب النجوم» النووية وأمثالها من الموضوعات، جاء في إعلان جداري ضخم: «قنبلة نووية واحدة يمكن أن تُفسد نهارك كله». اقتران النهائية النووية بالعبث الطفولي جر الابتسامات المحزنة ثانية في ذلك الوقت. بدت كأنها إعلان مقصود يتضمن معنى الاستخفاف، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أن معظم أولئك الذين عرضوا هذا الإعلان في حد ذاته كانوا يميلون إلى إنكار احتمال «قنبلة نووية واحدة» فقط. ومع هذا فإن الإعلان إذا أُخذ بحرفيته فإنه يتحدث عن حقيقة أساسية للأسلحة النووية: لا يحتاج الأمر إلاَّ إلى واحدة، واحدة فقط، ليخلق مأساة إنسانية لا سابق لها.

هذا هو الخوف الذي يكمن وراء كثير من الشكوك في أوساط المختصين على مدى سنوات حول إمكانية الانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية[97]. ففي الوقت الذي نقر فيه على الفور بوجود مخاطر ترتبط بالاحتفاظ بعدد كبير من الأسلحة النووية والصواريخ البالستية، وخاصة الموضوعة منها باستمرار في أنظمة الاستنفار، هناك أيضاً مشكلات لا بد من التغلب عليها إذا كان علينا أن ننتقل إلى حيازة عدد قليل جداً من الأسلحة النووية. وتشمل هذه المشكلات العنصرين التاليين:

- **الخداع**: لنفترض أن الولايات المتحدة أزالت ترسانتها النووية، وفقاً لنظام دولي متفق عليه. ماذا يحدث إذا قامت دول أخرى، كالعراق وليبيا،

مثلاً، أو حتى حكومة قومية في روسيا، بإخفاء عدد قليل من القنابل ووسائل إطلاقها، وأنها قامت في لحظة من لحظات التوتر الدولي الشديد، بالإعلان عن أن لديها مثل هذه الأسلحة، واستخدمت التهديد بنشرها كي تبتز جزءاً من العالم أو ما تبقى منه. أو لنفترض أن البلد المقصود كان يخدع ويغش، وكانت النتيجة حرباً نووية. هذا مبعث قلق حتى عندما يكون لدى القوى النووية الكبرى طاقة قتل فائضة. ولكن كثيرين يعتبرون هذا خطراً جسيماً مع اقتراب الأعداد المؤكدة من الأسلحة النووية من الصفر.

- التحرر من القيود: لنفترض، ثانية، أن الترسانات النووية قد أُزيلت وأن الإنتاج النووي توقف من جانب جميع الدول ذات القدرات النووية. ولكن لنفترض أيضاً أن دولة أو مجموعة أخرى كان لديها برنامج سري للتطوير، وأنه في لحظة الأزمة، ثانية، أو في متابعتها لهدف سياسي بعيد المدى ـ كاحتلال أراض ـ أقدمت هذه الدولة أو المجموعة على تهديد دولة أخرى بالإبادة النووية إذا لم تلبِّ مطالبها. ماذا يستطيع عالم منزوع السلاح أن يفعل سوى أن يُذعن لهذا المستأسد النووي المتسلح حديثاً (أو أعاد تسليح نفسه) والذي نجح في اختراق القيود الدولية التي يفترض أنها كانت مفروضة عليه؟

تلكما كانت المجادلات الرئيسة المضادة للانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية. إذ لو أن الدولة التي غشَّت أو اخترقت القيود كانت تملك قنبلة نووية واحدة فقط فإنها يمكن أن تسبب الدمار لأي عدو.

مثل هذه المناقشات، أثناء الحرب الباردة، حول الخداع والاختراق لم تكن تلقى اهتماماً كبيراً بسبب الكم الهائل من الأسلحة التي كان يمتلكها المتخاصمون الكبار. وكانت الاقتطاعات الشديدة في ترسانات الدول الكبرى غير واردة من الناحية السياسية، نظراً للمنافسة الإيديولوجية العالمية بين

«الشرق» و«الغرب». أما الآن وقد ولّت هذه المنافسة ولم تعد قائمة، فإن مثل هذه المسائل اكتسبت أهمية متزايدة. لقد دمرت كل من الولايات المتحدة وروسيا آلاف الأسلحة النووية منذ نهاية الحرب الباردة. والسؤال الآن: هل سيجدان الوسائل لحل القضايا الصعبة المرتبطة بالتخفيضات الشديدة والانتقال إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية؟

يعتقد كثير من المتشككين أن الولايات المتحدة وروسيا، إذ تخفضان قدراتهما النووية إلى ما دون عتبة معينة، فإن العالم سيصبح أكثر عرضة للخطر. ويتساءلان: ماذا لو خفض كل جانب، فرضاً، ألف رأس، وهو أقل بكثير مما تحتاجه الولايات المتحدة لـ«تغطية» كاملة لأهدافها العسكرية الروسية؟ ثم يتساءلون، إذا تولى السلطة نظام روسي وحشي وأعلن أنه يسعى لإعادة ضم جمهوريات البلطيق وتحدى الولايات المتحدة والغرب أن يفعلا شيئاً تجاه ذلك؟ سيعتقد الروس أن روسيا يمكن أن تنجو. وماذا إذا خفضت كل من الولايات المتحدة وروسيا، لنقل، ما بين 400 ـ 500 رأس، أو ما يعادل تقريباً تراسانات كل من الصين، وفرنسا، وبريطانيا؟ هل ستتعرض الولايات المتحدة عند ذاك إلى خطر ابتزاز نووي من جانب الصين، ربما بشأن قضية تايوان؟ ومع اقتراب الترسانات النووية لجميع القوى النووية المعروفة وغير المعروفة من نقطة الصفر لا بد من مواجهة مشكلتي الخداع والتحرر من القيود والالتزامات.

الجواب على هذا الابتهال من المخاوف واضح، ولكنه غامض لسبب ما لدى بعض الناس. ويطلق جون هولدرين، من مدرسة جون ف. كينيدي للحكم التابعة لجامعة هارفرد، على هذا مشكلة «المقارنة بماذا؟». يقول هولدرين:

ثمة صعوبات حقيقية على الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية،

ومخاطر حقيقية عند نقطة الوصول إلى الغاية. بيد أن هذه الصعوبات والمخاطر ينبغي ألاَّ تقارن بعالم افتراضي خال من المخاطر، بل بمخاطر وصعوبات استمرار العيش في عالم لم يُحظر فيه امتلاك الأسلحة النووية من جانب الدول كما أن امتلاك هذه الأسلحة من جانب جماعات دون مستوى الدول لا يمكن السيطرة عليها[98].

هل سيكون ثمة دول مسلحة نووياً أكثر في غياب التحرك نحو النقطة صفر؟ من المؤكد أن الجواب هو نعم. هل المخزونات النووية الخطرة للدول المسلحة نووياً معرضة على نحو متزايد للسرقة؟ والجواب ثانية: نعم. تلكم هي أشكال التبادل المتضمنة بالمقارنة مع مخاطر التحرك قُدُماً، والوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وبعد عقد أو اثنين أو ثلاثة في هذا الطريق سيصبح العالم الخالي من الأسلحة النووية أقل خطورة من أي نوع من أنواع العالم النووي.

ومما يقلق آخرين ممن يفضلون تخفيضات كبيرة أنه في الوقت الذي تقنع فيه الولايات المتحدة وروسيا نفسيهما بحكمة التخفيضات الشديدة، فإن التحرك نحو نقطة الصفر في امتلاك الأسلحة النووية قد لا يكون حكيماً، نظراً لوجود دول أخرى ـ ربما مثل باكستان أو إسرائيل ـ لن تزيل ترساناتها النووية، اعتقاداً بأن قوتها النووية هي كل ما يحول دون عدوان خصم كبير[99]. ولكن هذا ليس سبباً كي لا نبدأ التحرك نحو تخفيضات كبيرة الآن في ترسانات القوى النووية الكبرى ـ الولايات المتحدة وروسيا ـ ولاحقاً في ترسانات دول مثل بريطانيا وفرنسا والصين. قد يستغرق ذلك عقداً من الزمن أو أكثر، على سبيل المثال، لوضع نظام محقق يسمح بتخفيضٍ في ترساناتها النووية، لنقل بمقدار 100 سلاح لكل واحدة منها. وعندما نصل إلى هذا المستوى الشديد الانخفاض. يمكن أن تبدأ المناقشات حول الضمانات الأمنية لبعض الدول وذلك لدفعها نحو اعتناق الخيار صفر.

من الجدير بالملاحظة أنه قد تحقق كثير من التقدم في العقد الماضي على صعيد بعدين أساسيين للخطر (ومن ثم للاهتمام): الأول هو البعد **العمودي**، الذي بموجبه كان يراقب كل طرف تفجير أو إزالة أسلحة الطرف الآخر. وهذا ما أُطلق عليه في وقت من الأوقات ثورة «الشفافية» في العلاقات النووية الروسية ـ الأمريكية. والثاني هو البعد **الأفقي** الذي يُعنى بما يطلق عليه أحياناً «طول صمام الأمان» ـ أي إجراءات الإنذار الفعلية التي تتضمن كم سيستغرق تجميع الرؤوس النووية ووسائل إطلاقها المفصولة بعضها عن بعض بموجب اتفاق دولي في المستقبل (أجزاء متفرقة توضع في أماكن متفرقة). والخبر الجيد أنه تم إحراز تقدم منذ الحرب الباردة لم يكن يخطر على البال من ذي قبل. وما تزال التخفيضات مستمرة بأرقام ثابتة في كل ترسانة؛ وتجري مناقشة الإنذار المبكر من قبل الجانبين اللذين يعتبرانه عنصراً أساسياً لأي جهد شامل نحو التحرك إلى الخيار صفر، والضرورة المادية لجعل القنابل النووية أكثر حماية من ذي قبل، واستمرار تحسين خطط تخفيض المواد الإنشطارية، وتحسين شفافية خطط الرصد والمراقبة[100]. الكثير من العملانية في ما يمكن أن يسمى «فيزياء» الجهد الرامي إلى التحرك بأمان نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

ولكن هناك أيضاً عنصر «نفسي» مهم في هذا الجهد. وهذا ما أكده بوجه خاص اللورد مايكل كارفر Carver، الرئيس السابق لهيئة أركان الدفاع البريطانية، الذي بيّن بأننا ينبغي ألاّ نحيد عن خيار **الصفر** باعتباره حداً نهائياً مقبولاً للأسلحة النووية على الأرض:

أهم شيء في هذه اللحظة إقناع كل فرد، حتى الرافضين منهم، بأن يقبل أن يكون الهدف النهائي هو الإزالة الكاملة. فإذا بدأت بحلول بديلة قد لا تتطابق مع الإزالة الشاملة تماماً بل تقترب منها بعض الشيء، فإنك تخسر كل

قوة الحجة. وإلى أن تُثبت الخيار صفر هدفاً على نحو درامي، فإنك لن تحصل إلاَّ على أشياء تافهة كالتي تحصدها الآن. وبالطبع عندما تصل إلى التفاصيل الواقعية ونظام التحقق فإنك ستواجه جميع هذه المشكلات، وستضطر بالطبع إلى اتخاذ خطوات على الطريق. ولكن دعنا نقول إن أي هدف أقل من الهدف المطلق لن يكون مقبولاً[101].

لا حاجة إلى تجنب الهدف النهائي، وهو عالم خال من الأسلحة النووية. وللوصول إلى هذا الهدف ينبغي أن تزال الأسلحة النووية وتحظر ـ مهما كان الفعل المفضل الذي قد يستخدمه المرء للتعبير عن إزالة هذه الأسلحة حتى ولو قنبلة واحدة ـ في كل مكان.

في العقد الماضي بُذلت عدة جهود حصيفة لرسم خطة مفصلة وعملية للوصول سريعاً، ولكن بصورة آمنة، إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقد تضمنت كل واحدة منها في جوهرها ما أسماه جون ستاينبرونر Steinbruner بـ«برنامج للكبح المتقدم»[102]. لا أحد يتصور الوصول إلى الهدف بين عشية وضحاها، أو السنة القادمة، أو حتى في غضون عشر سنوات. الأمر المهم هو الجدية في الموضوع، والاستمرار في ذلك، بشأن تخفيض حجم، والقدرة على استخدام، الترسانتين الأمريكية والروسية، لإعطاء وقت كاف على طريق اتخاذ الإجراءات للتحقق وبناء الثقة.

ويمكن اعتبار برنامج «لجنة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية» حلاً جيداً في هذا الشأن. فاللجنة تتصور عملية من أربع مراحل للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية:

الالتزام: المطلب الأساس «للدول الخمس (السبع الآن) النووية هو الالتزام بصورة قاطعة لا لبس فيها بالتقدم بكل سرعة ممكنة نحو عالم خال من الأسلحة النووية»[103]. والحق أنه في أيار / مايو سنة 2000، أعلنت القوى

النووية الأساسية الخمس ـ وهي أيضاً الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ـ الموافقة على الإزالة «القاطعة» للأسلحة النووية[104]، وذلك باعتبارها جزءاً من «مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار». ولكن أياً من هذه الدول ـ ومن بينها بالتأكيد الولايات المتحدة ـ لم تتخذ بعد خططاً معينة لتنفيذ هذا الالتزام. مثل هذا الالتزام، وفقاً للجنة كانبيرا، يمكن أن يُنفذ سواء حدثت أو لم تحدث أية متغيرات أخرى ذات شأن في مجال الأمن الدولي.

البرنامج الأمريكي ـ الروسي الفوري: تقبع معظم أسلحة العالم النووية في ترسانتي الولايات المتحدة وروسيا. ولذا فإن «لجنة كانبيرا» توصي بتنفيذ البرنامج التالي على الفور: (آ) ينبغي استبعاد جميع القوات النووية من حالة الاستنفار (ب) ينبغي أن تُبعد جميع الرؤوس النووية عن وسائل نقلها (ج) التوقف عن نشر أية أسلحة نووية غير استراتيجية (د) وقف جميع التجارب النووية (هـ) ينبغي أن تبدأ المفاوضات لإجراء مزيد من التخفيضات (ستارت 2 وستارت 3) في الترسانات (و) على الولايات المتحدة وروسيا أن توقعا على اتفاقية مشتركة بالامتناع أن تكون إحداهما الدولة الأولى في استخدام الأسلحة النووية، وعدم استخدامها في مواجهة الدول التي لا تملك أسلحة نووية. وتتسم هذه المهمات جميعها بأنها مهمات غير سهلة. ولكن لا يوجد استحالة نظراً للالتزام المبدئي من جانب القادة السياسيين في واشنطن وموسكو[105].

الدول النووية الأخرى: لما كان حجم الترسانتين الأمريكية والروسية يناهز ما لدى باقي الدول النووية ـ بمعدل 100 ـ 500 تقريباً ـ فإن على الدول النووية الصغيرة أن تساهم رسمياً في جميع الاتفاقيات والترتيبات. وتوصي «لجنة كانبيرا» بأن تنضم هذه الدول إلى العملية بصورة أبكر حتى تكون الإجراءات أسهل عليها. كذلك تقترح اللجنة أن توسَّع المفاوضات لتشمل جميع الدول النووية الأخرى بعد المناقشات المتعلقة بتخفيض **جميع** الترسانات

ـ وليس ترسانتا الولايات المتحدة وروسيا وحدهما ـ إلى 100 رأس حربي لكل واحدة منها[106].

الوصول إلى نقطة الصفر: تهتم «لجنة كانبيرا» بوجه خاص بالمحافظة على سريان مفعول «اتفاقية منع الانتشار النووي»، و«اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية» والاتفاقيات التقليدية الأخرى الخاصة بمراقبة التسلح. وهم يقولون إن إطاراً قانونياً دولياً جديداً قد يكون ضرورياً، يتضمن معاهدة شاملة لإزالة وحظر الأسلحة النووية. وعلى أية حال، تشير اللجنة أيضاً إلى أن الإطار القانوني، مع ضرورته، لن يحرك في حد ذاته عملية الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. فالإرادة السياسية وحدها هي التي تجعل ذلك ممكناً، بدءاً من موسكو وواشنطن، ثم التوسع عبر العالم عند الوصول إلى النقطة صفر، والتحقق منها. والمصادقة عليها من قبل دول العالم[107].

إن عالماً بدون أسلحة نووية، كما صورته لجنة كانبيرا، سيكون من المؤكد، مختلفاً جداً عن عالمنا الحاضر أو عالم الماضي. لقد قيل ذات مرة، على سبيل المثال، في أواخر السبعينيات إن أكثر من 95٪ من حجم العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كان مرتبطاً بمفاوضات مراقبة التسلح. هذا الرقم سيصبح لا شيء باستثناء آليات التحقق. الشرق الأوسط وإسرائيل سيكونان مختلفين تماماً. وهكذا دواليك. من ناحية ثانية من السهل أن نرى لماذا ينبغي أن نثبت أنظارنا على الصفر بوصفه الرقم المطلوب للأسلحة النووية. فالعالم الذي سيرضى بإزالة أسلحته النووية، وحقه في صنعها، هو عالم سيشعر فيه كثير من البلدان بأمن أكبر **بدونها** مما يشعر في الوقت الحاضر **بوجودها**.

وهكذا نعود إلى سؤالنا الأصلي: إذا كنا قادرين على العودة إلى عالم

خال من الأسلحة النووية، هل سيكون عالماً أفضل؟ وحيث إن العالم الخالي من الأسلحة النووية لن يكون عالماً بدون مخاطر، فإن النظام الذي سيقوم سيكون أشد قوة فيما يتعلق بقدرة البشر غير المعصومين على تدبر أمر المخاطر بدون إخفاق كارثي ـ أي بدون خطر تفجر الكوكب كله إلى عنان السماء. إضافة إلى ذلك، وفي اليوم الذي ينتهي فيه الردع النووي، سنكون قادرين حقاً على أن نقول، في النهاية، إن الحرب الباردة قد انتهت. وسيكون هذا شيئاً يستحق الاحتفال به[108].

أزمة القرن الحادي والعشرين النووية البطيئة

قبل بضعة عقود قام عالم اللاهوت پول رامزي، من جامعة پرينستون بحملة لتنبيه مواطنيه الأمريكيين إلى لا أخلاقية الردع النووي. واقترح التشبيه التمثيلي التالي لتأييد قضيته:

لنفترض أنه لم يمت أحد أو يتشوه في عطلة يوم العمال على طرق السفر، وأن سبب ذلك الانضباط الواضح الذي كبح تهور السائقين هو أن كل واحد منهم اكتشف فجأة أنه يقود وأمام صدامه الأمامي مربوط طفل رضيع! هذا ليس من شأنه أن ينظم حركة السير حتى لو نجح في تنظيمها تنظيماً كاملاً، نظراً لأن مثل هذا النظام سيجعل حياة بشر أبرياء هدفاً مباشراً للصدمة ويستخدمها مجرد وسيلة لكبح جماح سائقي السيارات[109].

رفض الفيلسوف السياسي مايكل ولزر، الذي استشهد في مناقشته للردع النووي برامزي، ذلك التشبيه التمثيلي للسبب التالي: «على الرغم من أن الردع يحول المواطنين الأمريكيين والروس إلى مجرد وسائل للحيلولة دون الحرب، فإنه يفعل ذلك بدون كبح أي واحد منا بأية طريقة»[110]. وكما يقول ولزر بحق: «نحن رهائن من يقود الحياة الطبيعية... لذلك كان الردع يسهل التعايش معه، على الرغم من أنه مخيف جداً من حيث المبدأ... وقد تعايشنا معه

مصادفة ـ كأطفال رامزي المعرضين للرضوض الذين لا يمكن أن يعيشوا، وكالرهائن في الحروب التقليدية الذين لم يعيشوا[111].

يمكن أن ندرك عقلياً أننا رهائن ،وقد نفكر من وقت إلى آخر في ذلك، ونأسف له، ونصبح خائفين منه، ولعلنا ربما نحاول أن نفعل شيئاً إزاءه. ولكن غالبيتنا، في معظم الأحيان، لا تفعل شيئاً لأنه ليس المطلوب منا أن نفعل ذلك في الظروف الراهنة لوجودنا اليومي. وهنا تكمن الطبيعة الماكرة «للأزمة النووية البطيئة الحركة» في القرن الحادي والعشرين[112]. إذ لما كنا رهائن عن بعد، فإننا نكبر غير مبالين، وغير متنبهين لما يمكن وما يجب أن نفعل للتخلص من علاقة الارتهان للأسلحة النووية. نحن ننسى براحة ما يمكن أن يحدث.

في الستينيات تنبأ الاستراتيجي النووي هيرمان خان بالشروط الضرورية للعودة إلى عالم نووي خال من الأسلحة النووية. واستخلص خان أنه بعد حرب نووية أمريكية ـ سوفييتية بالغة الهول، نتج عنها أكبر كارثة في التاريخ البشري، سوف يجتمع زعماء الدول النووية (على افتراض أنهم نجوا بالطبع) للموافقة على الفور على ميثاق لحظر الأسلحة النووية إلى الأبد. ولكن خان حذر بأن عليهم أن يفعلوا ذلك قبل أن يتاح للأحياء أن يدفنوا الأموات. إذا لم يتحركوا بسرعة، فإن فقدان الثقة والارتياب من النوع الذي فجَّر تلك الحرب النووية بالدرجة الأولى، سوف يعودان بانتقام ويسيطران على ذاكرة الخوف، التي تعتبر الحافز الوحيد لإغراء البشر على استخدام، ما أسماه برنارد برودي، «السلاح المطلق»[113].

هل سنستمر في السير نائمين نحو كارثة نووية محتملة؟

وهل من شأن كارثة كهذه فحسب أن تحركنا نحو عالم خال من السلاح النووي؟ نأمل ألاَّ يكون الأمر هكذا. بدلاً من ذلك، أملنا أن يبقى شبح

ويلسون، في صورته النووية، ملازماً لنا حتى يتم إنجاز العمل ـ حتى لا يعود هناك أسلحة نووية.

ومع هذا ينبغي أن نظل متذكرين أن ويلسون أخفق في إقناع الولايات المتحدة والعالم بالحاجة إلى حل جذري «إذا كان للحضارة أن تنجو من الإعصار»[114]. هل نستطيع ذلك؟

أنتم خُدعتم. قاتلتم في سبيل شيء لم تحصلوا عليه. وأمجاد جيوش وبحرية الولايات المتحدة مضت كحلم في الليل، وهناك يتلو في الظلام الحالك، كابوس الرهبة الذي كان يجثم على الدول قبل أن تأتي تلك الحرب، وستأتي في حين من الوقت، بانتقام من العناية الإلهية، حرب جديدة لا يموت فيه بضع مئات الألوف. . . **بل بضعة ملايين**. . .

خطبة ودرو ويلسون في سانت لويس، أيلول/ سبتمبر 1919[1]

الويلسونية كانت ذات جانب نجومي النظرة ولكن. . . كانت نظرتها إلى العالم مرعبة تماماً.

فرانك نيكوفيتش، 1999[2]

إذا كنا لا نستطيع أن نتعلم كيف يتكيف بعضنا مع بعض باحترام في القرن الحادي والعشرين، فقد يدمر أحدنا الآخر بمعدل لا يبقي من الإنسانية إلاَّ القليل.

لجنة كارنيجي لمنع النزاعات المميتة، 1997[3]